

رسالة الإطلاق:

المشركون الأعزّاء في شبكة المعارف الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics):

حدّد مفهوم العنف أو تهديد العنف من قبل أسرة شبكة iKNOW Politics - ومن خلال الاجتماعات العالمية والإقليمية للنساء الناشطات في السياسة ومؤيّدتهن المنعقدة برعاية المنظّمات الشريكة لشبكة iKNOW Politics - على أنّه حاجز أساسي لمشاركة النساء السياسية. صحيح أنّ جرائم العنف المرتكب بحقّ النساء الناشطات في السياسة بدأت تحظى باهتمام دولي متعاظم، إلاّ أنّه غالباً ما ينحصر هذا الاهتمام بالقضايا البارزة، في حين أنّ النطاق الإجمالي لهذا العنف - بما في ذلك العنف الواقع عند المستوى المحليّ - لا يبلّغ عنه ولا يتم توثيقه بشكل كافٍ. هذا هو السياق الذي قرّرنا أن نطلق في إطاره حلقة النقاش الإلكتروني حول موضوع القضاء على العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة.

يرمي هذا النقاش إلى تعزيز قاعدة المعرفة المتعلّقة بالعنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة عبر طرح الأسئلة التالية:

- ما هي الأدلّة التي تم جمعها حول أبعاد وتواتر حالات العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة (نسبة النساء التي تعرّضن للتهديد/الاعتداء)؟ كيف يمكننا جمع المزيد من الأدلّة؟
- ما هي مصادر العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة؟ (ضمن الأحزاب السياسية، من قبل أحزاب المعارضة، من قبل الجمهور؟) ما هي أسباب العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة، بما في ذلك جذور هذا العنف، وغيرها من العوامل المساهمة في حدوثه؟
- كيف يمكننا تحديد ما إذا كانت النساء يتعرّضن للعنف بسبب نوعهن الاجتماعي/إيديولوجيتهن (مثلاً: هل كان رجل أدلى بالتصريح نفسه ليوأجه التهديدات عينها)؟
- كيف يتجلّى العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة في السياقات الثقافية المختلفة؟ وذلك في البلدان خلال وما بعد النزاع؟
- أين تم اعتماد إجراءات فعلية (بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج وغيرها من التدابير العلاجية) لمحاربة العنف المرتكب ضدّ النساء في السياسة؟ ما هي الفعاليات التي يجب إشراكها في تطبيق هذه الإجراءات؟

نتوقّع نقاشاً حيويًا وبناءً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

فريق شبكة المعارف الدولية للنساء الناشطات في السياسة

هالي حوران، ميسرة الشبكة الدولية
روسانا أنديا، ميسرة الشبكة الإقليمية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
بهار ساليموفا، باحثة الشبكة

نشكر الأشخاص التاليين على مساهماتهم:

1. باريرو واسترهولم، عضوة في البرلمان السويدي
2. صونيا لوكر، شبكة وسط وشرق أوروبا لمسائل النوع الاجتماعي، بودابست، ليوبليانا، تالين/فريق العمل حول النوع الاجتماعي، ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا
3. ألizon كوزما، ضابطة برنامج رفيعة المستوى، برامج المشاركة السياسية للنساء، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
4. د. يارباريتا ميراندا، عالمة نفس سريرية، عضو جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي
5. إيليانا إستانيرديس، منسقة برنامج العنف الجنسي ضد النساء خلال النزاعات المسلحة، البيرو
6. إيزابيللا واسترشوت، اليونيسيف باكستان
7. ساندرا نافارو، أخصائية شؤون دولية/الحملات السياسية، الإكوادور
8. جانيت ريغفو، صحفية وعالمة نفس اجتماعية، الأرجنتين
9. كيثا ماريام تور، أخصائية مراقبة وتقييم، البرنامج الوطني للتربية المدنية، مالي
10. ماريا أوخينيا فالقاردي، المديرية العامة لجمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا
11. سيلفيا كاميان، عالمة نفس، جامعة الأعمال والعلوم الاجتماعية، الأرجنتين
12. مارغريت ميورو، شبكة تاباسكو كوميونيتي ناتوورك: مبادرة عملية السلام القائمة على إدماج النوع الاجتماعي، كينيا
13. ليليام لاندو، برنامج الشعوب الأصلية في البيرو، الإكوادور وبوليفيا، أوكسفام أميركا
14. كريستينا تاماسوسكاس، كوميونيتي فاونديشون 2000، فينيوزيلا
15. سيما جالان، مديرة رفيعة المستوى، شؤون السياسة والحكومة، مؤسسة ويمنز أوج
16. كريس سيانيس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
17. هالي حوران، بهار ساليموفا وروسانا أنديا، شبكة المعارف الدولية للنساء الناشطات في السياسة

iKNOW Politics

ملخص الردود:

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

تبادل المشتركون تجاربهم ومدركاتهم المتعلقة بالعنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة على مستوى العالم، من كينيا إلى الإكوادور، من السويد إلى العراق، ومن جنوب شرق آسيا إلى جنوب شرق أوروبا.

تشمل جذور العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة الصور النمطية الثقافية المترسّخة، انتهاك الممارسات الدينية والتقليدية، الهياكل الاجتماعية الأبوية حيث يهيمن الرجال على السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والدور الذي أدته النساء على مرّ التاريخ حيث كنّ يتبعن القادة السياسيين الرجال (كمؤيّدات للرجال من الطرف المقابل، وكضحايا خلال النزاعات العنيفة). والأهم من ذلك، تتعرّض النساء للعنف على ضوء مواقفهن حيث يشجّعن السياسات التحويلية (تطالب النساء بدور الشريك والمروّج للتغيير السياسي والمجتمعي المرجو).

يكتسب العنف أشكالاً شتى، جسديّةً ونفسيةً. تشمل أشكال العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة: منع النساء من ممارسة مهامهن أو كمّ أفواههن، تلطيخ السمعة والقبح والذم، المضايقة من خلال وسائل الإعلام، الشتم والتشهير، العنف الجنسي، الاعتداء، السيطرة الاقتصادية عند المستوى المحلي أو السياسي (تجميد الحسابات البلدية في حالة بوليفيا)، العنف المنزلي، المعاملة المذلّة، تبديل المناصب بشكل غير قانوني، واستهداف الأقارب والمؤيدين.

- أشارت مشتركة من البرنامج الوطني للتربية المدنية في مالي أنّ النساء اللواتي يشاركن في السياسة في هذا البلد يتعرّضن للعنف عند كافة المستويات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في المنزل، غالباً ما تتعرّض النساء الناشطات في السياسة للضرب على يد أزواجهن، وحتى متى حظين بدعم أزواجهن، يتعرّضن للشتم من قبل أعضاء الأسرة الآخرين. كما يقعن ضحايا التحرش الجنسي ضمن الأحزاب السياسية. على سبيل المثال، بما أنّ غالبية النساء يتعاطين العمل السياسي من دون مقابل، غالباً ما توصم النساء بـ"الساقطات" (في تلميح إلى واقعة جنهين المال بوسائل أخرى). عجزت المشتركة عن توفير الإحصاءات حول النساء الناشطات في السياسة في مالي لأنّه لم يتم إعداد دراسة من هذا النوع في البلد على حد علمها. وقالت أنّه لو توفرت هذه الإحصاءات، لساهمت في تدعيم وسائط التدريس التي يلجأ إليها البرنامج الوطني للتربية المدنية الذي يرمي، من بين أمور أخرى، إلى محاربة العنف المرتكب ضدّ النساء.
- تمّت الإفادة عن 255 حالة اعتداء على النساء خلال الحملة الانتخابية في كينيا. يحتفظ اتحاد المحاميات في كينيا ببيانات تم جمعها خلال انتخابات العام 2002. علاوةً على أعمال العنف الجسدي، تُطرح على المرأة المعارضة في كينيا أسئلة لا تطرح على الرجل كـ"هل أذن لك زوجك بالاعتراض؟" و"من سيحلّ محلّك عندما تذهبين في إجازة أمومة؟" ويوصم الرجل الذي سمح لزوجته بالاعتراض بـ"الضعيف".
- أفادت عضوة في البرلمان السويدي أنّها تعرّضت للمضايقة بسبب موقفها المدافع عن حقوق المثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، بالإضافة إلى التحقيقات التي أجرتها في المنظّمات السلطوية. اعترفت عضوة البرلمان بأنّ قسم الأمن في البرلمان سهر على أمنها الجسدي، إلا أنّه تعرّض حمايتها من المضايقة النفسية التي مارستها وسائل الإعلام نظراً لضرورة صون حرية الكلام.
- بالنسبة إلى دور النساء كمؤيّدات للقادة السياسيين الرجال، تحدّث مشترك من جنوب شرق أوروبا عن النتائج القاسية المترتبة على هيمنة الرجال على السياسة في نزاع البلقان في التسعينات. فخلال النزاع الذي أفضى إلى انقسام يوغوسلافيا السابقة، تم استعمال العنف ضدّ النساء، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي المنهجي،

كأداة في تصارع الرجال على السلطة السياسية. نظراً لازدياد نفوذ حركات النساء العالمية، تم اعتقال ومعاينة بعض الفاعلين. إلا أن اعتبار الاغتصاب الجماعي خلال الحرب بمثابة جريمة بحق الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم يغيّر الوضع، إنما سلط الأضواء عليه ووضع حدّاً لحالة الإفلات الدولي من العقاب. كما اعتبر التقرير النهائي الذي أعدته لجنة الحقيقة والمصالحة للبيرو أن الاغتصاب شكّل جريمة استهدفت النساء بشكل شبه حصري (527 حالة من أصل الحالات الـ538 المبلّغ عنها) خلال النزاع المسلح الذي دار في هذا البلد. وانصبّ العنف الجنسي بشكل خاص على النساء العساكر والثوار.

- فيما يتعلّق بدور النساء على مستوى السياسة التحويلية، وفي إطار نزاع البلقان، اعتبرت الناشطات في مجال حقوق الإنسان للمرأة والسلميات بمثابة الشياطين والخائنات ونعتن بـ"الساحرات" وطلب منهن "التحدث أقل والإنجاب أكثر". عندما تصبح النساء أفضل تنظيمياً ومتى يصعب إسكاتهن، يستعين الرجال بشبكاتهم غير الرسمية وبوسائل الإعلام، ويستعملون النساء الوفيات لهم لهزم النساء اللواتي يطبقن برامج تحويلية. على سبيل المثال، عندما نجحت نساء الحزب الديمقراطي الاجتماعي في سلوفينيا في العام 1995-1996 في اعتماد حصة نسبتها 40% ضمن نظام الحزب الداخلي وأقنعن تمثيلهن الحزبي بالمطالبة بتعديل للقوانين الانتخابية لاعتماد الحصة المذكورة، لم يعارض القادة الحزبيون من الأحزاب الأخرى التعديل بشكل مباشر. عوضاً عن ذلك، قاموا بتعبئة أبرز عضواتهن في البرلمان لمعارضة التعديل واعدن إياهن بالناخبين خلال الانتخابات الوطنية المقبلة. ألغى التعديل ولكن لم تتحقّق الوعود التي قطعت على النساء اللواتي أيّدن هذا الإلغاء: فلم يحصلن على الناخبين ولم يُعدّ انتخاب أيّ واحدة منهن.

نظراً لتعدّد أشكال العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة، لا بدّ من تنويع الردود المعتمدة من أجل محاربة جرائم العنف وتهديد العنف. من بين الإجراءات الرامية إلى محاربة العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة، نذكر الأمور التالية:

- تبيّن أنّ تشكيل مجموعات تضامن تستند إلى المصالح بين النساء (التجمّعات ما بين الأحزاب، أو مدّ الجسور بين النساء المنتميات إلى حزب وطني وأولئك الموجودات في الأسرة الدولية للحزب) هو وسيلة فعّالة لبناء قوّة وصوت لدى النساء من أجل محاربة العنف أو تهديدات العنف. في جنوب شرق أوروبا، تجمّعت النساء للترويج لمسائل مثل التمثيل السياسي المتساوي، عدم التسامح إطلاقاً تجاه العنف الممارس ضدّهن، الإجازة العائلية المدفوعة، الصحة الإنجابية، وخدمات الرعاية للأطفال بسعر معقول. في كينيا، شكّلت النساء الأعضاء في البرلمان مجموعات ليتمكّن من تمرير قانون يضمن تخفيضاً نسبته 15% على الضريبة المفروضة على المناشف الصحية، وقانون حول التدابير الفعلية بالإضافة إلى القانون المتعلّق بالجرائم الجنسية للعام 2006؛ ولكن لم يتم تطبيق أي من هذه القوانين بشكل فعّال.
- قد يساهم تنظيم الحملات الانتخابية النسائية الموازية في تنشيط الناخبات وإجبار جميع الأحزاب على إدراك بأنّ النساء يشكّلن غالبية الناخبين وأنّه لا بد للوعد الانتخابية من أن تأخذ حاجاتهن بعين الاعتبار.
- في الإكوادور، تؤمّن جمعية النساء عند المستوى البلدي مركز اتصال يضمّ مستشارين قانونيين وسياسيين ويوفّر خدمات المشورة المجانية حول المسائل المتعلّقة بحقوق الإنسان والتنمية البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع الشهادات خلال اجتماعات مختلفة من أعضاء المجالس البلدية الذين تأثّرت مناصبهم بفعل التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو التمييز الإثني أو الاجتماعي. سمحت هذه الشهادات بصياغة مشروع قانون ضدّ

- **المضايقة والعنف السياسي المستندين إلى النوع الاجتماعي** وقد عرض هذا المشروع في تاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 على مجموعة من 100 عضو مجلس بلدي وممثل من المجتمع المدني.
- بالطريقة نفسها، دعت جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا لدى قراءة التقارير المتعلقة بالمضايقة والعنف الممارسين بحق النساء من أعضاء المجالس البلدية في إطار ممارسة مهامهن، ف اتخذت تدابير فعلية في هذا السياق. أبلغت الجمعية عن حوالي 180 حالة خلال شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام (مراجعة الجدول المحدّث لغاية شهر حزيران/يونيو من العام 2007) ومعظم هذه الحالات سجّل في المناطق الريفية وفي صفوف الشعوب الأصلية. تم تطوير نظام معلوماتي إحصائي ويتم إعداد عملية لرفع التقارير في الوقت الحالي من أجل تقفّي هذه الحالات. بعدما تم إبلاغها عن هذه الحالات، دعمت الجمعية صياغة مشروع قانون ضدّ المضايقة والعنف السياسي المرتكزين على النوع الاجتماعي (راجع نصّ القانون). إلى تاريخه، لم تسفر أي من الحالات المبلّغ عنها عن عقوبات فعلية أو عن تمرير مشروع قانون (ناقش البرلمان القانون في العام 2006 من دون التوصل إلى نتيجة إيجابية). من أجل تدارك المضايقة والعنف السياسي، تم تشكيل شبكة النساء ضدّ العنف وهي تضمّ لجنة الحقوق السياسية للنساء واتحاد النساء البرلمانيات وجمعية النساء الأعضاء في المجالس البلدية بالإضافة إلى فعاليات معنية أخرى. شارك بعض هذه الأطراف في مجموعة اجتماعات عكفت على التحليل الفني وأفضت إلى صياغة تقرير فني حول مشروع القانون من أجل تصحيح الأخطاء التي وقف عليها البرلمان في مشروع القانون.
- يدعو الإعلان المتعلّق بمناهضة العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة الموقّع في شهر أيلول/سبتمبر 2007 من قبل قائدات بارزات من آسيا الجنوبية حضرن مؤتمراً برعاية المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إلى اعتماد حصص دنيا نسبتها 33% للنساء عند كافة مستويات العمليات السياسية والسياسة وصنع القرار في بلدان جنوب آسيا، وإلى عقد انتخابات مباشرة للنساء عند كافة المناصب الانتخابية، بما في ذلك حجز المقاعد، مع التشديد على أنّ الانتخابات/التعيينات غير المباشرة تُخضع النساء لإمرة القادة الحزبيين.
- لا بد من إرفاق نظام الحصص بإجراءات أخرى تهدف إلى تحقيق التمكين القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى ضمان الأمن الجسدي للنساء الناشطات في السياسة. أشار أحد المشاركين أنّ حصص تمثيل النساء في الدستور العراقي الجديد هي من بين الأعلى في العالم، إلا أنّ التحديات التي تواجهها النساء على الأرض تشمل أمن وسلامة النفاذ إلى البرلمان (تتعرّض العضوات للاغتصاب والقتل)، القيود على تحركاتهن (بالاستناد إلى تفسيرات القانون الديني التي تحظرّ على النساء الخروج من دون أن يرافقهن رجل، الخ) واستعمال العنف ضد النساء كسلاح سياسي. في المقابل، يبدو أنّ النساء المنتميات إلى الأحزاب الدينية المحافظة لا يواجهن القيود نفسها التي تحدّ من تحركات النساء الأخريات. في الأرجنتين، تتمتع النساء بنفاذ إلى المناصب السياسية بفضل قانون يفرض حصّة نسبتها 30%، إلا أنّ اجتماعات مجلس الشيوخ تتعقد في مواعيد لا تتناسب النساء ولم يصدر مجلس الشيوخ إلا مؤخراً سياسةً حول إجازة الأمومة.
- تم التشديد على أهمية توعية وتدريب المراقبين للعمليات الانتخابية وتعيين المراقبين في كافة الدوائر التي تكون فيها مرشحات وذلك بالاستناد إلى تجربة كينيا.
- شددت دراسة أجراها البنك الدولي على الرابط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء وقد لاحظت هذه الدراسة أنّ النساء اللواتي يعانين من العنف في كولومبيا يجنين أرباحاً أقلّ بنسبة 14% من النساء اللواتي لا يعانين من العنف.
- اقترحت التوعية على القرار 1325 عند مستوى القاعدة كوسيلة لإرساء ثقافة اللاعنف.

وقفت النقاشات على الحاجة للمزيد من الأدلة (الإحصاءات، الحالات والشهادات) حول النساء اللواتي عانين من العنف أو من تهديدات العنف في إطار سيرتهن السياسية. وتمت التوصية بإعداد دراسة في هذا المجال عند المستوى العالمي.

كتبت باربرو واسترهولم وهي عضوة في البرلمان السويدي:

تعرضت للعنف على شكل مضايقات لأنني كنت أدافع عن حقوق المثليين ومشتي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية ولأنني عالجت مسائل تتعلق بالمنظمات المتلاعبة والسلطوية والمدمرة. سهر قسم الأمن في البرلمان على أمني الجسدي، إلا أنه يتعدّر حماية الشخص من المضايقة النفسية ومن المقالات المنشورة في وسائل الإعلام، الخ. فحرية الكلام مهمة جداً في بلادنا.

كتبت صونيا لوكر من شبكة وسط وشرق أوروبا لمسائل النوع الاجتماعي، بودابست، ليوبليانا، تالين/فريق العمل حول النوع الاجتماعي، ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا:

يتعلّق العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة بالأدوار التي تحاول السياسات المختلفة فرضها على النساء و/أو التي تسعى النساء إلى استحداثها لأنفسهن. لغاية نهاية القرن العشرين، كانت المقاربة السياسية تجاه النساء، بغضّ النظر عن التوجّه الإيديولوجي للفعاليات المعنية، قائمة على الهيمنة السياسية للرجال على النساء. حدّدت السياسات التي يهيمن عليها الرجال أدوار النساء في المجالين الخاصّ والعامّ. لا تصف السياسات التي يفرضها الرجال أدوار النساء على أنّها تنحصر (كما يُنظر إليها في معظم الأحيان) بأدوارهن كشتيفات وزوجات وأمّهات، بل تأخذ بأدوارهن ككتابعات للقادة السياسيين الرجال. يتوقّع من النساء كمواطنات وحتى كأعضاء في الأحزاب السياسية التسليم بمعاملة الرجال لهن كأشياء ومن ثم كضحايا خلال النزاعات العنيفة. في هذا الإطار، يشكّل العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة في جميع الحالات مجرد أداة، وسلاحاً موجّهاً ضدّ الرجال من الطرف السياسي المقابل: فيتم قتل وتعذيب واغتصاب النساء وتحويلهن إلى لاجئات وتعرضهن للاضطهاد كمقاتلات أو كناشطات سياسيات خلال النزاعات المسلّحة أو كمرشحات في ظلّ أوضاع انتخابية عنيفة ليس لأنهن نساءً، بل لأنهن يؤيّدن الرجال من الطرف الآخر. لم يغيّر اعتبار الاغتصاب بمثابة جريمة ضدّ الإنسانية في العام 1995 الوضع، إنّما سلّط الأضواء عليه ووضع حدّاً لحالة الإفلات الدولي من العقاب.

أودّ التشديد على أنّ التطوّر المحرز على صعيد معالجة أسوأ حالات العنف بحقّ النساء الناشطات في السياسة استحال واقعاً فقط لأنّ الحركات النسائية العالمية كانت بنهاية القرن العشرين وللمرّة الأولى في تاريخ الإنسانية بالقوّة والتنظيم والطموح الكافي لكي تجرّو على التشكيك لا بل على رفض الأدوار النسائية التي حدّتها السياسات المفروضة من الرجال وعلى تقديم مشروع السياسة التحويلية. فبموجب هذه السياسة التحويلية لا تكون النساء مجرد تابعات، بل يرفضن أن تتم معاملتهن كمجرد أشياء لا بل أن يكن ضحايا السياسات التي يفرضها الرجال، فيطالبن بدور الشريك المتساوي والمروّج للتغيير السياسي والمجتمعي المرجو.

أنا من جنوب شرق أوروبا: شهدت على أفزع نتائج السياسات الموضوعية من الرجال خلال تسعينات القرن العشرين في البلقان. لم يكن العنف ضدّ النساء موثقاً بشكل كامل. ولكن بفضل نفوذ الحركات النسائية العالمية، لم يُصرف النظر بشكل كامل عن ضحايا هذا العنف: فالبعض حصل على الدعم في حين نمت تلبية مطالب البعض الآخر - إذ ألقى القبض على بعض الفاعلين وجرت محاكمتهم ومعاقبتهم. أنا مقتنعة من أنّ هذه العملية ستستمرّ وأنه سيصبح من الصعوبة بمكان اللجوء إلى العنف ضدّ النساء كأداة للصراع على السلطة السياسية بين الرجال النافذين. وما يهمني أكثر هو مسألة العنف الذي يشنّ على النساء لأنهن يسعين إلى إرساء ما يسمّى بالسياسة التحويلية.

هذا العنف هو بدم تاريخ الإنسانية المكتوب. آلت الأمثلة الأوسع عنه، متى نجحت بعض النساء في إظهار أفكارهن سياسياً بحيث تبدو كتهديد لتوازن السلطة السياسية من منظور النوع الاجتماعي، إلى إغائهن الجسدي: نذكر أنتيغون من التاريخ الإغريقي القديم، أوليبيا دو غوج في أيام الثورة الفرنسية، إنديرا غاندي البارحة، بوليتوفسكا اليوم، وكلهن نساء سياسيات عشن المآسي ودفعن حياتهن ثمن سعيهن إلى تطبيق السياسات التحويلية. هنالك أمثلة عديدة أقلّ مأساويةً وظهرت على العنف الممارس ضدّ النساء اللواتي وضعن برنامج السياسة التحويلية.

يتخذ العنف الممارس ضدّ النساء أشكال تقنيات هيمنة معروفة جيّداً: وضع النساء في الخفاء، معاملتهن بازدراء، السخرية منهن، إلقاء اللوم عليهن وإخجالهن، المعاقبة المزدوجة للنساء: تبتأ لك إن فعلت هذا وتبتأ إن لم تفعل. إذا لم تكن كلّ هذه الأمور كافية لتخويف النساء، يتعرّضن لاعتداءات شفوية ولشتم مفتوحة ولخطاب قائم على الكراهية. فقد اعتُبرت الناشطات في مجال حقوق الإنسان للمرأة والمساوات في صربيا اللواتي نددن بالحرب وأيدن الحكم الذاتي في مقاطعة كوسوفو بمثابة الشياطين والخونة علناً، ولقبت الناشطات النسويات البارزات في كرواتيا بـ"الساحرات"، وطُلب من النساء في البرلمان الكرواتي "التحدّث أقلّ والإنجاب أكثر". أما في البرلمان السلوفيني، فاقترح أحد النواب الرجال "ضبط ما تحمله النساء بين ساقيهن"، ملّمحاً إلى أنّهن "ربما لسن نساء...".

عندما تصبح النساء اللواتي يطبّقن برامج سياسية تحويلية ضمن الأحزاب السياسية وفي المجتمع المدني أفضل تنظيمياً ومتى صعب إسكاتهن، يستعين الرجال الموجودون في السلطة بشبكاتهم غير الرسمية وبوسائل الإعلام، ويستعملون النساء الوفيات لهم لهزم النساء اللواتي يطبّقن برامج تحويلية. عندما نجحت نساء الحزب الديمقراطي الاجتماعي في سلوفينيا في العام 1995-1996 في اعتماد حصّة نسبتها 40% ضمن نظام الحزب الداخلي وأقنعن كتلتهم النيابية بالمطالبة بتعديل للقوانين الانتخابية لاعتماد الحصّة المذكورة، لم يعارض القادة الحزبيون من الأحزاب الأخرى التعديل بشكل مباشر. عوضاً عن ذلك، وعدوا أبرز عضواتهن في البرلمان بالناخبين خلال الانتخابات الوطنية المقبلة إن عارضن التعديل. ألغى التعديل المتعلّق بالحصص ولكن لم تتحقّق الوعود التي قطعت على النساء اللواتي اعترضن عليه، فلم يحصلن على الناخبين ولم يُعدّ انتخاب أيّ واحدة منهن.

تقضي الأداة الأكثر رواجاً للتخلّص من النساء اللواتي يتمتّعن بالخبرة واللواتي يناضلن في سبيل السياسة التحويلية باعتماد مؤهلات على أساس العمر (الشباب) والجمال.

كيف تستطيع النساء اللواتي يطبّقن برامج السياسة التحويلية التصدي لأشكال العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة؟

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

وضعت النساء في جنوب شرق أوروبا الأجوبة التالية على هذا السؤال:

- التنظيم المتين وإنشاء تضامن قائم على المصالح بين النساء المنتميات إلى الحزب نفسه وأولئك الموجودات في الأسرة الدولية للحزب.
- تشكيل التحالفات والشبكات المتداخلة مع النساء المنتميات إلى الأحزاب السياسية الأخرى، النقابات، المنظمات غير الحكومية، القطاع الأكاديمي ووسائل الإعلام- نذكر كمثال عن الممارسات الجيدة من هذا النوع: جماعة الضغط النسائية في مقدونيا، التحالف من أجل تكافؤ الجنسين في سلوفينيا، والنساء من أجل التغيير في صربيا، بالإضافة إلى تحالف النساء الخاص في كرواتيا.
- تشكيل التحالفات الواسعة النطاق للمدافعة والضغط في سبيل السياسات الملموسة المدرجة في برنامج لسياسة التحولية. يندرج التمثيل السياسي المتساوي (في البوسنة والهرسك، مقدونيا، صربيا، سلوفينيا، كرواتيا وبلغاريا)، عدم التسامح إطلاقاً تجاه العنف الممارس ضد النساء (في جميع بلدان جنوب شرق أوروبا)، الإجازة العائلية المدفوعة (في سلوفينيا، صربيا، البوسنة والهرسك، ومقدونيا)، الصحة الإنجابية (في سلوفينيا ومقدونيا)، وخدمات الرعاية للأطفال بسعر معقول (في سلوفينيا) ضمن المسائل التي يمكن أن تروّجها هذه التحالف الواسعة النطاق.
- تنظيم الحملات الانتخابية النسائية الموازية من أجل تنشيط "الناخبات" وإجبار جميع الأحزاب على إدراك بأنّ النساء يشكلن غالبية الناخبين وأنه لا بد للوعود الانتخابية من أن تأخذ حاجاتهم وتوقعاتهم بعين الاعتبار. (النساء من أجل التغيير في صربيا في العام 2000، تحالف النساء الخاص في كرواتيا في العام 1996 و2000، التحالف من أجل تكافؤ الجنسين في سلوفينيا في العام 2002 و2004).

كتبت أليزون كوزما، ضابطة برنامج رفيدة المستوى، برامج المشاركة السياسية للنساء، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية:

شكراً على إثارة هذه المسألة المهمة. تشكل مسائل العنف ضدّ النساء بوجه عام موضوع نقاش مسهب، ولكن قلماً يتم الحديث عن العنف الموجه ضدّ الناشطات السياسيات. غالباً ما تتشابه جذور العنف المنصبّ على النساء في المجالين العام والخاص، إلا أنّ العنف الموجه ضدّ النساء الساعيات إلى ممارسة حقوقهن السياسية والمدنية له وقع خطير على الديمقراطية. فلا بد من الاعتراف بوجود العنف ضدّ النساء الذي يتراوح بين التهديدات الموجهة ضدّ النساء بسبب نشاطهن عند مستوى المجتمع المدني في المكسيك، والتهويل لدى محاولة إحداث التغيير من داخل مناصبهن السياسية في أفغانستان، واستهدافهن في الولايات المتحدة. في سياق هذا العنف، تتأمر القوى الاقتصادية والاجتماعية على إحباط المشاركة السياسية للنساء. لا بد من تحديد ومناقشة سبل تعرّض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي في محاولة مباشرة للتحكم بهن وتعطيل مشاركتهن السياسية بحيث نتمكن من التصدي لهذه الجهود بفعالية. أعتقد أنّ هذه المناقشة الإلكترونية تشكل نقطة انطلاق ممتازة.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

كتبت د. بارباريتا ميراندا، عالمة نفس سريرية، عضو جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي:

1. متى ولماذا أصبحت جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي مهتمة بموضوع العنف والمضايقة الممارسين

ضد النساء الناشطات في السياسة؟

تبدي جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي عن اهتمام طبيعي بهذه المسألة كونها منظمة نشطت لأكثر من عشرة أعوام في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان للنساء الأعضاء في السلطات المحلية وللواتي يتقلدن المناصب السياسية. تقوم مقارنة البرنامج على مركز اتصال يضم مستشارين قانونيين وسياسيين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بمسائل التنمية البشرية.

2. ما هي الأدلة التي تم جمعها حول حجم وتواتر العنف الممارس ضد النساء الناشطات في السياسة (نسبة النساء

اللواتي تعرّضن للتهديد/الاعتداء، أين وكيف)؟ وكيف ترمعون الاستمرار في توثيق هذه الحالات في المستقبل؟

خلال الفعاليات المختلفة المنظمة عند المستوى المحلي والإقليمي في موضوع المشاركة السياسية، تم جمع شهادات أعضاء المجالس البلدية الذين تأثرت مناصبهم بفعل التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو التمييز الإثني أو الاجتماعي. سمحت هذه الشهادات بصياغة مشروع قانون ضد المضايقة والعنف السياسي المستندين إلى النوع الاجتماعي وقد عرض في مونتيكريستي مانابي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 على مجموعة من 100 عضو وممثل من المجالس البلدية بالإضافة إلى ممثلات من المنظمات الوطنية غير الحكومية.

3. كيف ظهرت فكرة إطلاق عملية صياغة مشروع القانون ضد المضايقة والعنف السياسي المستندين إلى النوع

اجتماعي؟ ما هي النقاط الأساسية في هذا النص؟ هل يمكن التمييز بين حالات تعرّض النساء للعنف بسبب

النوع الاجتماعي وحالات تعرّضهن للعنف بسبب انتمائهن السياسي أو الإيديولوجي؟ (هل كان رجل أدلى

بالتصريح نفسه ليوافه التهديدات عينها؟)

لا أعتقد ذلك. صدرت المبادرة عن مجموعة التضامن على أساس النوع الاجتماعي، SORORIDAD، التي لا تأخذ بالانتماء السياسي أو بإيديولوجيا الفرد، بل تعكف على حالة العنف والتهديد والاضطهاد التي تعرّضت لها الضحية وتسعى إلى حماية حقوق الإنسان الخاصة بها. في حالات الصرف غير المشروع التي تنقل مالية اللجان الإدارية، يتم إلقاء المسؤولية حصراً على النساء. إذا كانت جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي تقدم مشورة سديدة، إلا أنّ وظيفتها تقضي بالدفاع عن حقوق الإنسان وليس بالمعاقبة.

4. من يشكّل جزءاً من هذا المشروع - باستثناء جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي - وما كانت أبرز

التحديات المواجهة عند مختلف مستويات العملية؟

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

أمين عام فنّي ومدير في جمعية نساء الإكوادور عند المستوى البلدي، عضو عام في مجلس الإدارة رئيسه نائب العمدة مارغاريتا كارانكو من كيتو، علاوةً على ممثلين إضافيين من محافظات أخرى في البلاد.

5. عند أي مرحلة يتواجد فيها المشروع لدى الجمعية التأسيسية؟ ما هي خططكم المستقبلية لتحويل مشروع القانون إلى قانون وما هي الوسائل المتاحة لكم أو ما هي الوسائل التي تقترحونها من أجل إنفاذ القانون؟

بصفتي مستشارة في شؤون التنمية البشرية، لدي رؤيا نفسانية عن كيفية تأثر النساء وتعرضهن للمضايقة والعنف السياسي، وأقترح التشديد علناً على كيفية تأثر ثقة الفرد بنفسه من الناحية العاطفية والجسدية نتيجة هذا النوع من التمييز.

6. بالاستناد إلى تجربتكم وأبحاثكم، ما هي مصادر العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة (من أحزابهن السياسية، من الأحزاب السياسية المعارضة، من أعضاء الجمهور، من شركائهن وعائلاتهن)؟ ما هي أسباب هذا العنف، بما في ذلك العوامل البنيوية وغيرها من العوامل المساهمة؟

تشمل مصادر العنف الهياكل الذكورية المتطرّفة المترسّخة في السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ فالسلطة السياسية تمارس التمييز ضدّ النساء وتزلهن عن القطاع الخاصّ. وفي المجال العام، تتشكّل أحزاب المعارضة السياسية والسلطات المحلية مصادر أخرى. وأخيراً تشمل المصادر في المجال الخاصّ الشركاء والعائلات غير المؤمنين بدور النساء السياسي.

تعليقات ختامية:

يجب ألا يغيب عن بالنا أنّ مجال التنمية البشرية يرمي إلى إعارة الأهمية والانتباه إلى هذه الحالات (الانتقال إلى مواقع النزاع) ويخصّها بانتباه طارئ في إطار العلاقة القائمة بين المستشار القانوني والمستشار السياسي حسب الحالة.

كتبت إيليانا إيستابريديس، منسّقة برنامج العنف الجنسي ضدّ النساء خلال النزاعات المسلّحة، البيرو:

المشاركة السياسية للنساء في إطار النزاعات المسلّحة

أفاد التقرير النهائي الذي أعدته لجنة الحقيقة والمصالحة والذي عرض على دولة وشعب البيرو في شهر آب/أغسطس من العام 2003 أنّ النزاع المسلّح الداخلي الذي دار في البلاد بين العامين 1980 و2000 حصد أكثر من 69000 ضحية وشرّد حوالي المليون شخص. بالنسبة إلى وقع النزاع المسلّح على النساء، يتبيّن من البيانات الواردة في التقرير النهائي أنّ الاغتصاب شكّل جريمة استهدفت النساء بشكل شبه حصري - من أصل الحالات الـ538 المبلّغ عنها، تعلّقت 527 حالة بالنساء مقابل 11 حالة بالرجال). تم التأكيد على أنّ عملاء الدولة والقوى الثورية هي المسؤولة الأساسية عن هذه الجريمة حيث ارتكبت القوات المسلّحة 83.46% من حالات الاغتصاب.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

يجمع مؤلف "ذكريات امرأة" (في النزاع المسلح الداخلي) [كريزوستومو ميزا، مارسيدس. ذكريات امرأة، ليما. طبعة ذو بروجكت كاونسلينغ سورفيس، 2004] معلومات قيّمة من التقرير النهائي الصادر عن لجنة الحقيقة والمصالحة ومن مصادر أخرى فيما يتعلّق بالدور السياسي للنساء خلال النزاع المسلح الداخلي. بالنسبة إلى السكان المدنيين، كانت أمّهات وزوجات وبنات وشقيقات المفقودين والمغتالين هنّ من باشرن الأبحاث الناشطة وتقدّمن بالتهم" أمام منظمات حقوق الإنسان والمدّعين العامّين والقضاة الناظرين في انتهاكات حقوق الإنسان ومن خلال وسائل الإعلام من أجل الجهر بالوقائع.

نظّمت النساء أنفسهن من أجل إعداد الاستراتيجيات الكفيلة بحماية حياتهن وحيات عائلاتهن ومجتمعاتهن، وللمطالبة بالحقيقة والعدالة والتعويضات عن اغتيال واعتقال وتهجير أو فقدان أزواجهن و/أو أبنائهن و/أو والديهن.

خلال النزاع المسلح، تقلّدت النساء وللمرّة الأولى مناصب التمثيل السياسي في المجتمع التي كانت في السابق حكراً على الرجال؛ فبدأن يتقلدن مناصب رئيسات المجتمع المحلي، العمدة و/أو قائدات المنظمات الاجتماعية. وكنّ يتعرّضن للعنف بشكل متكرّر؛ فكن يهددن ويغتلن أو يتوارين عن الأنظار متى أو شكن على تحقيق أحد الأهداف لمنظمتهم.

اختارت نساء أخريات الالتحاق كجنديات بمنظمة "الدرب المضىء" أو بحركة توباك أمارو الثورية. شكّلت النساء 40% من جنود منظمة "الدرب المضىء"؛ نظّمت النساء صفوفهن في إطار حركة النساء الشعبية؛ تقلدن مناصب في اللجنة المركزية لمنظمة "الدرب المضىء"، شكّلت جزءاً من كتائب الموت وفي معظم الأحيان، كانت تكلف النساء بتسييد الضربة القاضية لرجال الشرطة والجنود الذين قرّرت منظمة "الدرب المضىء" اغتيالهم. كانت تتعرّض أولئك النساء للعنف الجنسي وللاعتصاب، لاسيما متى كنّ يعتقلن ويلقى القبض عليهن في القواعد العسكرية.

أفادت السلطات الجنائية في البيرو أنّ النساء شكّلت ثلث العدد الإجمالي للأشخاص المتهمين بالإرهاب.

زجّ العديد من جنود المجموعات الثورية في سجن سانتا مونيكا، في حين انفصل البعض عن المجموعة ورحّب البعض الآخر بقانون الندامة. اعتقلت نساء كثيرات على يد القوات المسلحة في كمانن وتعرّضن للاعتصاب قبل أن يتوارين عن الأنظار. وتمت تعبئة البعض الآخر في القوات المسلحة من قبل المجموعات الثورية؛ وأرغمن على أن يكنّ الحارسات الخاصات للقيادة السياسية العليا وللجنود وأجبرن على إقامة العلاقات الجنسية والإجهاض وغيرها من أعمال العنف الجنسي.

خلال مرحلة ما بعد النزاع، تشارك النساء في فسح صنع القرار (إعداد الخطط المتفق عليها والاقتراحات التشاركية)؛ يتقلدن المناصب في المجالس المحلية وكعمدة في الحكومات المحلية؛ أو كعضوات في مجالس التنسيق المحلي ومجالس التنسيق الإقليمي؛ يناضل بعضهن في صفوف الأحزاب السياسية، إلا أنّهن لا يتقلدن المناصب الإدارية. يترأسن المنظمات النسائية والمنظمات المختلطة ويعبرن عن اهتمامهن بالمشاركة في المجال السياسي.

كتبت إيزابيللا واسترثوت، اليونيسيف باكستان:

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

ماذا عن النساء الناشطات في السياسة في العراق؟

مرحباً وشكراً على إعطائي هذه الفرصة المميّزة.

استوحيت سؤالي من قراءة المقال الذي نشر هذا الصباح في صحيفة ذو غواردين المملكة المتحدة بعنوان "خسارة الحرية- النساء في العراق" (<http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,2226600.html>).

إنّ حصص التمثيل في البرلمان هي من بين الأعلى في العالم بموجب الدستور العراقي الجديد.

ولكن الوضع يختلف على الأرض.

- مسائل الأمن والسلامة للوصول إلى المبنى (تعرّض النواب النساء للاغتصاب والقتل)؛
- القيود المفروضة على تحركات النساء (القانون الشيعي) حيث يحظرّ على النساء الخروج من دون أن يرافقهن رجل؛
- المادة 41 من قانون الأسرة في طور الاستبدال بقوانين عرفية دينية وطائفية؛
- ظهور القوانين القبلية إلى الواجهة من جديد ومن شأنها التأثير بشكل سلبي على النساء؛
- لا تواجه النساء الممثلات في الأحزاب الدينية المحافظة القيود المفروضة على تحركات النساء الأخريات؛
- بروز نمط تفضيل الأبناء على البنات ضمن الأسرة من جديد؛
- نشاط الشتات في البلدان المجاورة؛
- اللجوء إلى العنف ضدّ النساء كسلاح سياسي (في النزاعات) وأحياناً للانتقام (سجن أبو غريب).

أدرك أنّ هذا مقال لا يوفّر الكثير من المراجع باستثناء تقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حول اللجوء المكثّف إلى العنف ضدّ النساء.

ما هو رأي الخبراء بالموضوع؟ أوّد إطلاق نقاش حول هذا الأمر لأنّ هذا الوضع لم يعد إلى الواجهة في العراق فحسب بل أصبح متأصلاً في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية لنذكر بعضاً منها. وهو يوحي بأنّ الإسلام ليس صديقاً للنساء وهذا تفسير خاطئ إذ يكفي النظر إلى تجارب الجمهوريات الإسلامية أو البلدان الإسلامية السنيّة الأخرى للتأكّد من ذلك.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

كتبت ساندرنا نافارو، أخصائية شؤون دولية/الحملات السياسية، الإكوادور:

العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة هو أمر مستهجن. سرّني قراءة مقال السيدة بارباريتا ميراندا ولكنني استغربت كيف أنّها لم تذكر المعاملة القاسية وغير العادلة التي تعاني منها السيدة غوادالوبي يوري وهي حاكمة إقليمية في منطقة الأمازون في الإكوادور. فقد أسيئت معاملتها وتعرّضت للضرب واتهمتها وسائل الإعلام بالإرهاب والتخريب ضدّ الإكوادور.

بدأت الأحداث في الرابع من شهر كانون الأول/ديسمبر بإضراب. الأسباب: دايوما منطقة غنيّة بالغاز ويشكّل الغاز المستثمر في هذه المنطقة 50 سنتاً من سعر البرميل.

عرض الرئيس رافايل كوريا خلال حملته الرئاسية رفع هذه النسبة إلى دولار واحد ولكنه لم يف بوعده. عندما طالب سكان دايوما بهذا التغيير في إطار احتجاج سلمي، قمع الجنود المتظاهرين بعنف وتم ارتكاب أبشع ضروب سوء المعاملة. فلا بد للجنة حقوق الإنسان التفاوض على حرّية جميع المتظاهرين ولاسيما حرّية المرأة السياسية وهي ممثلة انتخبت لمنصب الحاكم الإقليمي خلال عملية اقتراع شعبية وتقع حالياً في السجن.

شاعت سخريّة الأقدار أن تسجّل هذه الأحداث خلال أسبوع الدفاع عن النساء السياسيات وهي أحداث غير قانونية وغير عادلة استهدفت إحدى ممثلات نوعنا الاجتماعي.

كتبت كيتا ماريام تور، أخصائية مراقبة وتقييم، البرنامج الوطني للتربية المدنية، مالي:

شكراً لإعطائنا فرصة مشاطرة تجاربنا لكي نتكوّن لدينا رؤيا إجمالية بفعل المساهمات المتنوّعة التي تقدّمها القارات المختلفة.

تتعرّض النساء الناشطات في السياسة في مالي، أي القائدات، عادةً للعنف عند كافة مستويات الحياة: المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي...

عند مستوى العائلة: يُنظر إلى المرأة الناشطة في السياسة بشكل سلبي جداً بسبب التزامها، ولكن يؤدّي هذا الأمر إلى تبعات إضافية لا بد من أخذها بعين الاعتبار. وأنا لا أقصد القيود الاجتماعية الثقافية التي تعيق مشاركة النساء في الحياة العامّة. فالنساء السياسيات يتعرّضن للضرب على يد أزواجهن والزوجات الأخريات عندما يخترن منحىً سياسياً مختلفاً عن توجّه الزوج وأعضاء الأسرة الآخرين. وحتى متى حظين بدعم الزوج، يتعرّضن للشتائم والصفع على يد عائلة الزوج.

غالباً ما تقع النساء ضحايا التحرش الجنسي ضمن الأحزاب السياسية. بما أنّ غالبية النساء يتعاطين العمل السياسي من دون مقابل، غالباً ما توصم النساء بـ"الساقطات".

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

يصعب علي اليوم أن أمدكم بالإحصاءات حول حالات العنف المرتكب بحق النساء الناشطات في السياسة وذلك لسبب بسيط، فأنا لست متأكدة من وجود دراسة حول الموضوع في بلادنا. هل يمكن أن يوصي هذا النقاش ضمن نتائجه بإعداد هكذا دراسة شاملة عند المستوى الوطني وفي كل منطقة؟

في إطار مسؤولياتي الرسمية، أعني ببرنامج وطني حول التربية المدنية يرمي بشكل خاص إلى محاربة أنواع العنف الـ12 المرتكبة ضد النساء. لو توفرت لنا قاعدة بيانات مع إحصائيات وحالات وشهادات من النساء، لأعدت وسائل التعليم للمجموعات المستهدفة بشكل أفضل.

إذا كان أحد المشاركين في هذا النقاش على علم بدراسة من هذا النوع أجريت في بلد آخر، بهمّي الاطلاع عليها.

كتبت ماريا أوخينيا فالفاردي، المديرية العامة لجمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا:

iKNOW Politics: متى ولماذا أصبحت جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا مهتمة بموضوع العنف والمضايقة ضد النساء الناشطات في السياسة؟

ماريا أوخينيا: في العام 2000، حيث كانت جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا تنشط منذ سنة في ظلّ الرئاسة الأولى لها بقيادة غلوريا أغيلار، ألقى الضوء على المشاكل التي تواجهها النساء وكانت المسألة الأبرز والأكثر تأثيراً في النفس التقارير التي أفادت عن المضايقة والعنف اللاحقين بعضوات المجالس المحلية كلما حاولن الإتيان بعمل فعّال. بالتالي، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2000، خلال ندوة لعضوات المجالس المحلية انعقدت في البرلمان بحضور نائب وزير شؤون النوع الاجتماعي والأسرة، تم التنديد علناً بالمضايقة والعنف اللذين تتعرض لهما عضوات المجالس المحلية من مختلف البلديات الريفية على مستوى البلاد.

خلال هذه الندوة، ذكر نائب وزير شؤون النوع الاجتماعي والأسرة بأنّ الدستور السياسي للدولة والقانون الانتخابي وقانون الحصص ومرسوم تكافؤ الفرص وغيرها من الأدوات التشريعية تضمن مشاركة النساء.

في 22 شباط/فبراير 2001، بمبادرة من جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية ولجنة اللامركزية والمشاركة الشعبية لدى البرلمان، عقدت "جلسة عامة" خلال اجتماع مصغّر للبرلمان تم فيها التنديد بالأوضاع التي تعيشها بلديات بالفيان وبورتو بيريز وأساكاشي. وعد رئيس لجنة اللامركزية والمشاركة الشعبية، أدو كواغليني، بإشراك البرلمان في حماية عضوات المجالس المحلية اللواتي بلغن عن هذه المضايقات.

انطلاقاً من هذا الأمر، استطاعت رئاسة جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية اتخاذ الخطوات الأولى من أجل التوصل إلى إعلان رسمي عن القانون على خلفية تقرير اللجنة فبدأ العمل عند هذه النقطة وأفضى إلى مشروع القانون ضدّ المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي.

بعد العام 2002، تم ربط هذا العمل عند المستوى المؤسّساتي بالتعاون مع نائب الوزير السابق لشؤون النساء ووزارة شؤون المناطق الريفية والشعوب الأصلية والنوع الاجتماعي والأسرة واتحاد النساء أعضاء البرلمان في بوليفيا والمنتدى السياسي الوطني للنساء وأطراف أخرى، بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال جمع وتشاطر المعلومات.

بعد العام 2004، تم تنظيم ورش عمل لنشر القانون ما أحدث وقعاً على مشروع القانون في مجلس الشيوخ.

في العام 2005، نوقش القانون مرتين في مجلس النواب من دون التوصل إلى نتائج إيجابية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه بفعل الضغوط النابعة عن المؤسسات الحليفة المختلفة، شكّلت "لجنة حقوق المرأة" من أجل تنسيق الأنشطة الآيلة إلى المدافعة عن الحقوق السياسية للنساء الأعضاء في المجالس البلدية وللنساء العمدات. نظّمت أحداث عديدة بما في ذلك توزيع كتاب وندوة دولية حول الحقوق السياسية للنساء حيث أبرم المرشّحون لنيابة رئاسة الجمهورية الاتفاقات.

في 25 حزيران/يونيو 2006 في سوكر، تقرر (بموجب القرار 06/004 الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية الرابعة لاتحاد البلديات في بوليفيا) وخلال ولاية رئيسة جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية، جاكلين روكابادو دو مارتيغاز:

المادة 1: تقديم الدعم وتأمين الضمانات اللازمة لممارسة مهام النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا باسم فام- بوليفيا والجمعيات البلدية دفاعاً عن حقوق ومصالح جميع النساء والشريكات والعضوات في المجالس المحلية والعمدات في بوليفيا ما من شأنه تعزيز واجباتهن تحقيقاً للمساواة الكاملة وللتنمية البشرية.

المادة 2: التنديد علناً بالحكومات والسلطات البلدية التي ترتكب أعمال التمييز والعنف والمضايقة والتهويل والتناوب غير المشروع، الخ فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والممارسة الكاملة للواجبات الملقاة على عاتق عضوات المجالس المحلية في بوليفيا.

المادة 3: سيسأل رؤساء اتحاد البلديات في كل دائرة إقليمية عن تنفيذ هذا القرار.

وعليه، سيتم إعداد مجموعة استراتيجيات من أجل تقديم القانون خلال الجلسات العامة كما تدعو إليها لجنة السياسات الاجتماعية، بما في ذلك:

مشروع القانون رقم 07/422: يشكّل "قانون مناهضة المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي" مبادرة تشريعية قدّمها المجتمع المدني خلال الولاية التشريعية 2005-2006 تحت توقيع 06-05/004-PLSC. أعيد إطلاقها والرد عليها خلال الدورة التشريعية للعام 2006 تحت الرقم 07-06/277 من قبل النائب إيليزابت سالغيرو كاريلو.

رفع مشروع القانون على السلطة التنفيذية وتم الحصول على جواب في 14 حزيران/يونيو 2006 وأعيد رفعه على لجنة السياسات الاجتماعية في 19 حزيران/يونيو 2007.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

جاء الجواب من السلطة التنفيذية ومن وزير العدل بالتحديد وحمل توقيع الوزيرة كازيميرا رودريغيز روميرو مع إضافة تحليل باسمها وتوصية بالموافقة على مشروع القانون مع إبداء بعض الملاحظات.

في 16 آب/أغسطس من العام 2006، خلال الدورة العادية الخامسة والسبعين للبرلمان، ناقش البرلمان المجتمع بكامل أعضائه مشروع القانون رقم 07-06/277 حول "مناهضة المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي". بعد مداخلة من لجنة السياسات الاجتماعية، أقرّ البرلمان المبادرة التشريعية بكاملها وناقش بالتفصيل الاختلالات القضائية والإطار المفهومي غير المناسب.

بعد الوقوف على هذه الملاحظات، قرّر رئيس البرلمان خلال الجلسة الكاملة تشكيل لجنة مشتركة لتكون صلة الوصل بين لجنة السياسات الاجتماعية ولجنة التنمية البشرية والدستور ولجنة العدل والرقابة القضائية بهدف تصحيح الاختلالات وإعداد تقرير للمصادقة على المبادرة التشريعية.

لهذا الغرض، عقدت عدّة اجتماعات للتحليل الفني في 30 و 31 آب/أغسطس و 4 أيلول/سبتمبر وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 حيث أعدّ اتحاد النساء النواب في بوليفيا واتحاد النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا ولجنة قانون مناهضة العنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي ولجنة النوع الاجتماعي والأسرة ولجنة التنمية والسياسة الاجتماعية تقريراً فنياً حول مشروع القانون الذي صحّح الاختلالات التي وقف عليها البرلمان المجتمع بكامل أعضائه.

iKNOW Politics: ما هي الأدلة التي تم جمعها حول أبعاد وتواتر حالات العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة (نسبة النساء اللواتي تعرّضن للتهديد/الاعتداء، أين وكيف)؟ وكيف تتوون الاستمرار في توثيق هذه الحالات في المستقبل؟

ماريا أوخينيا: لغاية شهر أيلول/سبتمبر من العام الجاري، تمّت الإفادة عن حوالي 180 حالة (بغفل هذا الرقم البيانات لغاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2007) إلى المكتب المركزي لجمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية. هذا لا يعني أنّه ليست هنالك من حالات أخرى، بل بكل بساطة لم تتم الإفادة عن جميع الحالات. ولكن في ظلّ الترويج لقانون مناهضة المضايقة والعنف السياسي، ازداد عدد الحالات المبلّغ عنها بشكل لافت.

وضعت جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية خطط استراتيجية عديدة منها نظام المعلومات الإحصائية لمناهضة المضايقة والعنف السياسي. كما تم تشكيل شبكة للوقاية من المضايقة والعنف السياسي.

تم التأكيد على بعض الحالات. إلا أنّ شبكة الوقاية وعمليات رفع التقارير الرسمية وعمليات تقفّي الحالات لا تزال في مراحل التطوير. والحالات توثق باستمرار تبعاً لإطلاق نظام المعلومات الإحصائية حول حالات المضايقة والعنف.

جدول: حالات المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي. الحالات التي عايشتها واستلمتها جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية وجمعيات النساء الأعضاء في المجالس المحلية في الدوائر المختلفة. الجدول رقم 29 [المصدر: جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية (بيانات محدثة لغاية شهر حزيران/تموز 2007)].

الدائرة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
شوكيزاكا	0	0	0	2	2	0	1	2	7
لا باز	32	43	25	3	3	7	10	3	116
كوشابامبا	4	8	0	0	2	1	5	0	19
أورورو	9	2	4	0	2	0	0	1	18
بوتوزي	3	2	3	2	0	0	2	1	13
تارخا	0	0	0	0	1	1	0	0	2
سانتا كروز	1	6	2	0	2	4	0	0	15
بيني	0	4	0	0	3	1	0	0	8
باندو	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	49	65	34	7	15	14	18	7	168

بعد خمس سنوات من العنف السياسي، نلاحظ أنّ حالات المضايقة والعنف السياسي ضدّ عضوات المجالس المحلية والعمدات في بوليفيا خلال الفترة قيد الدراسة (2000-2005) تسجّل في: شوكيزاكا (18 حالة)، لا باز (50 حالة)، أورورو (8 حالات)، بوتوزي (10 حالات)، كوشابامبا (11 حالة)، تارخا (3 حالات)، سانتا كروز (8 حالات)، بيني (9 حالات) وباندو (0 حالة). بالإضافة إلى ذلك، يسود هذا النوع من العنف والمضايقة في الغرب أكثر منه في الشرق. ولكن هذا لا يعني أنّ التمييز غائب عن هذه المدن، بل الصحيح هو أنّه لم يجرّ التبليغ عنه إلى تاريخه. يساوي العدد الفعلي للحالات بتقديرنا أربعة أضعاف العدد المبلّغ عنه.

ينعكس العنف الممارس ضدّ العمدات وعضوات المجالس المحلية بطرق شتى. فأعمال العنف قد تكون جسدية أو مدمّرة من الناحية النفسية خلال ولايتهن البلدية. بانتهاء فترة التبليغ، تمّت الإفادة عن 117 حالة عنف منها 43 حالة (33%) تفيد عن ممارسة الضغوطات؛ أعمال العنف: 23 حالة أي نسبة 20%؛ عرقلة المهام: 23 حالة (19%)، تجميد الحسابات البلدية: 9 حالات (8%)، التمييز: 8 حالات (7%)، القذح والذمّ: 7 حالات (6%)، التناوب غير المشروع على المجلس البلدي: حالتان (2%)، تجاوز السلطة والتسديدات المالية: حالتان، وهي حالات أقلّ دلالة إنّما لا تقلّ أهميّة إذ تعدّ مدلّة للنساء اللواتي يمثّلن مجتمعاتهن ضمن المجلس البلدي.

من أجل الاستمرار في توثيق الحالات، تمّ تصميم نظام معلوماتي سيصار إلى تطبيقه بدعم من شبكة الوقاية والانتباه.

iKNOW Politics: هلاً وصفتي عملية تطوير قانون مناهضة المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي؟ ما هي النقاط الأساسية في القانون؟ ما الذي يجب فعله ليتم إقراره؟ ما هي الآليات المتوفرة أو التي يمكن اقتراحها من أجل إنفاذه؟

ماريا أوكينيا: بدأت هذه العملية بعد التبليغ عن الحالات وتبعاً لاقتراح قانون مناهضة المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي الذي صدر عن جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية في أوائل العام 2001.

العناصر المتنازع بشأنها في نصّ بعض المواد هي التالية:

المادة 6 (أعمال المضايقة والعنف السياسي). المقصود بذلك أعمال المضايقة والعنف السياسي المرتكزة على النوع الاجتماعي، أي الأعمال التي:

أ) تقيّد أو تمنع الممارسة الكاملة لحقوق النساء السياسية فيما يتعلّق بمواقعهن كسلطات منتخبة وبممارسة الواجبات الناشئة عن المناصب الرسمية التالية: رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، عضو الجمعية التأسيسية، عضو مجلس الشيوخ، الممثل، العمدة، عضو المجالس المحلية، الوكيل البلدي، الحاكم الإقليمي، المستشار الإقليمي - وبوجه عام جميع السلطات المنتخبة.

ب) تسيء استعمال العدالة المجتمعية ضدّ السلطات المنتخبة في المناصب العامّة وتمنع أو تقيّد ممارسة حقوقها السياسية.

المادة 7 (الظروف المشدّدة للعقوبة). ستحال السلطة التي هي على معرفة ببعض الأعمال المشار إليها في المادة السابقة مع الأخذ بالظروف المشدّدة للعقوبة والظروف السائدة لدى ارتكاب الجريمة أمام السلطة القضائية لتتم محاكمتها.

أ) عندما يجرّض أو يروج رؤساء الأحزاب السياسية أو مجموعات المواطنين أو الشعوب الأصلية للمضايقة أو العنف السياسي، يتم تطبيق العقوبة المشار إليها في المادة 130 المتعلقة بالتحريض العام على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات.

الاقتراح: تشاور مع النواب واللجان البرلمانية.

المادة 11 (العقوبات المطبّقة)

i. مهام المؤسسة التي ارتكب فيها العمل.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

ii. تعاقب أعمال المضايقة والعنف السياسي التي يرتكبها القادة السياسيون أو رؤساء الأحزاب السياسية و/أو مجموعات المواطنين، بما في ذلك الرؤساء الإقليميون أو أولئك الذين يقفون بين القادة الحزبيين والقائد الوطني، بموجب الفصل العاشر المتعلق بالمخالفات والعقوبات من قانون الأحزاب السياسية للعام 1983 والفصل السادس المتعلق بالمخالفات والعقوبات من القانون رقم 2771 الخاص بمجموعات المواطنين والشعوب الأصلية من دون المساس بالمسؤولية المدنية أو الجزائية ذات الصلة وبالمحاكمة الجارية أمام المحكمة الانتخابية الوطنية.

أدرجت المادة 197 تحت العنوان III "الجنح والجرائم الانتخابية"، الفصل 1 أحكام من القانون رقم 1984، 8 تموز 1999، القانون الانتخابي:

"المادة 197 (جريمة المضايقة والعنف السياسي). يخضع المواطنون الذين يمارسون العنف و/أو المضايقة السياسية للأحكام المنصوص عليها في قانون مناهضة المضايقة والعنف السياسي فيلقى القبض عليهم لمدة 24 ساعة. إذا شكّل هذا العمل جريمة، ستنزل عقوبة إضافية بالمتهم بموجب القانون الجزائي. وإذا ارتكب العمل على يد موظف من القطاع العام، يُقال من وظيفته على الفور."

لأغراض الموافقة، لا بد من أن تتقدّم النساء البرلمانيات بهذه الملاحظات وأن تعرضها للموافقة بالتفصيل على البرلمان ولا بد من أن تتوافر الإرادة السياسية لدى هذا الأخير. وهذا الأمر يستلزم معاملات ضمن المجموعات المختلفة ودعم الممثلات من جميع الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الحركة الاشتراكية وتشجيع النساء البديلات يوم الموافقة على مشروع القانون.

الإستراتيجية:

- التعويل على التزام المنظمات الاجتماعية وعلى فهمها لأسس ومفهوم وحجم مشكلة المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي.
- التعويل على التزام عضوات المجالس المحلية من حزب الحركة الاشتراكية من خلال الوقع السياسي (الموافقة على القانون)، والتنفيذ من جانبهن.
- تنفيذ بعض الأنشطة بالتعاون مع المجموعات التابعة لحزب الحركة الاشتراكية وللأحزاب السياسية ومجموعات المواطنين والسكان الأصليين الآخرين.
- جمع 5000 توقيع عند المستوى الوطني لدعم القانون.
- تعبئة دعم الرجال والنساء في بوليفيا وفي بلدان أميركا اللاتينية.
- بناء التحالفات الإستراتيجية.

على الإستراتيجية اعتماد تحليل حقيقي للوضع ولحظ الحلول الممكنة لكي تتم الموافقة عليها.

ينصّ الدستور السياسي الجديد على ما يلي:

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

المادة 15. القسم 1- لجميع الأشخاص الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والنفسية والمعنوية والجنسية. لا يجب أن يتعرض أحد للتعذيب أو لأشكال المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المذلة. عقوبة الإعدام ممنوعة. 2. من حق الجميع، ولاسيما النساء، عدم التعرض للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي سواء ضمن الأسرة أو في المجتمع. 3. ستعتمد الدول الوسائل الضرورية من أجل منع، إلغاء ومعاقبة العنف المرتكز على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي، وستمنع جميع الأعمال أو الإغفالات التي تؤدي إلى تهقير وضع الإنسان وإلى الموت أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو النفسية سواء ضمن القطاع العام أم الخاص.

وهذا بعد جديد وقيم من هذا البلد.

iKNOW Politics: انطلاقاً من تجربتك، هل يمكنك التمييز بين الحالات التي تقع فيها النساء ضحية العنف بسبب النوع الاجتماعي وحالات تعرضهن للعنف بسبب انتمائهن السياسي أو الإيديولوجي؟ (هل كان رجل في الوضع نفسه ليووجه التهديدات عينها؟)

ماريا أوخينيا: يصعب التمييز بين العنف السياسي الذي يرتكبه الرجال لأنه ثمة تمازج بين العنف المرتكز على النوع الاجتماعي والعنف الناشئ عن الانتماء السياسي. ولكن ما يمكن تمييزه هو المضايقة والعنف السياسي وفقاً للشرح الآتي:

المادة 4 (المضايقة السياسية) بمفهوم القانون الحالي، تشير المضايقة السياسية إلى عمل أو إلى مجموعة أعمال يرتكبها شخص و/أو وسيط ضد امرأة أو ضد عائلتها بقصد منع و/أو افتعال نشاط أو إهمال يحول دون ممارستها لمهامها أو حقوقها أو وظائفها عن طريق ممارسة الضغوط، الاضطهاد، المضايقة أو التهديد من خلال وسائل شتى.

المادة 5 (العنف السياسي). يشير العنف السياسي إلى الأعمال و/أو السلوك العدائي الصادر عن شخص أو عن وسيط والذي يلحق ضرراً جسدياً أو نفسياً أو جنسياً بإحدى النساء أو بأسرتها في معرض ممارستها لتمثيلها السياسي وذلك من أجل عرقلة أو تقييد مهامها أو الذي قد يؤدي إلى إصدار قرار يخالف مشيئتها أو مبادئها أو القانون.

العنف السياسي	المضايقة السياسية	
<ul style="list-style-type: none"> • ضد المرأة و/أو عائلتها • يرتكبه شخص أو وسطاء (فريق ثالث) 	<ul style="list-style-type: none"> • ضد المرأة و/أو عائلتها • يرتكبها شخص أو وسطاء (فريق ثالث) 	نقاط التشابه
<ul style="list-style-type: none"> • ضرر جسدي، نفسي أو جنسي • عمل أو سلوك عدائي 	<ul style="list-style-type: none"> • الضغوط: الاضطهاد، المضايقة، التهديد • عمل يرتكب من خلال وسيلة واضحة أو افتراضية 	نقاط الاختلاف

هذا يعني أنّ الأعمال المصنفة ضمن المادة 6 من القانون تبدأ بالمضايقة وتنتهي بالعنف.

المادة 6 (أعمال المضايقة والعنف السياسي). تستتبع أعمال المضايقة والعنف السياسي المرتكز على النوع الاجتماعي:

أ) تقييد أو منع الممارسة الكاملة لحقوق النساء السياسية فيما يتعلّق بمواقعهن كسلطات منتخبة وبممارسة الواجبات الناشئة عن المناصب الرسمية التالية: رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، عضو الجمعية التأسيسية، عضو مجلس الشيوخ، الممثل، العمدة، عضو المجالس المحلية، الوكيل البلدي، الحاكم الإقليمي، المستشار الإقليمي - وبوجه عام جميع السلطات المنتخبة.

ب) تقييد أو منع المرأة عن الممارسة الفعلية لمهامها ومسؤولياتها الناشئة عن المنصب الذي انتخبت إليه، سواء كممثلة رئيسية أو كبديلة، والحدّ من استعمال الموارد التي تعارض الدستور السياسي وقوانين البلاد.

ج) تقييد من خلال أي وسيلة كانت حضور الدورات العادية أو غير العادية أو أي نشاط آخر يتعلّق بالنساء المشاركات في عمليات صنع القرار، سواء كممثلات رئيسيات أو بديلات، أو منع أو إلغاء حقّ التصويت على قدم من المساواة مع الرجال.

د) إجبار المرأة المنتخبة عبر اللجوء إلى القوة أو التهويل على إقرار جميع أنواع الوثائق و/أو ضمان القرارات المنافية لمبادئها ولمصلحتها العامة، وحثّها أو الضغط عليها من أجل التخلّي عن المناصب التي انتخبت إليها.

هـ) تزويد المحكمة الانتخابية الوطنية بمعلومات خاطئة حول هويّة أو جنس المرشحين.

و) تزويد السلطات المنتخبة، سواء الممثلين الرئيسيين أو البديلين، بمعلومات خاطئة أو غير دقيقة تؤثر سلباً على ممارستها لمهامها.

ز) التمييز ضدّ المرأة المنتخبة متى كانت حاملاً أو متى أنجبت طفلاً أو إذا كانت في مرحلة ما بعد الولادة، ومنعها من أو إنكار عليها ممارسة مهامها والتمتّع بحقوقها الاجتماعية وبالأومّة المعترف بها قانوناً.

ح) التمييز ضدّ المرأة المنتخبة بسبب وضعها الاجتماعي، الثقافي، اللغوي، العرقي أو الاقتصادي.

ط) فرض ممارسة أنشطة وأعمال لا تتصلّ بمهامها وخصائصها وذلك على أساس النوع الاجتماعي.

(ي) انتهاك العدالة المجتمعية بالنسبة إلى المرأة المنتخبة إلى منصب عام ومنع وتقييد ممارستها لحقوقها السياسية.

(ك) منع المرأة من استعادة مهامها متى تم إرزاز إسقاط ميرر.

يجب أن تسعى الإستراتيجيات المعدة حول الموضوع إلى ضمان الوقاية والتفاوض وإيجاد الحلول للنزاعات عند مرحلة المضايقة وليس عند مرحلة العنف حيث يضطلع القانون بدور أساسي في مجال العقاب وفي درء المرحلتين مع مراعاة الثقافة والخصوصيات البولييفية.

iKNOW Politics: لقد عملت مع مزارعات ومع نساء منتميات إلى الشعوب الأصلية. كيف يتجلى العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة حسب السياقات الثقافية المختلفة؟

ماريا أوخينيا: ينتمي جزء كبير من النساء الأعضاء في المجالس المحلية إلى بلديات المناطق الريفية وإلى المنطقة الريفية التي يقطنها المزارعون وفي حالات عديدة، ثقافات الشعوب الأصلية وثقافات متنوّعة.

لا شك أن التمييز ضدّ النساء وانعدام الفرص المتاحة لهنّ باديان أكثر في صفوف المزارعين والشعوب الأصلية. تبعث المشاركة المتدنية في السلطة وفي صنع القرار على القلق ولكن الأخطر من ذلك هي حالات العنف والمضايقة السياسية المبلّغ عنها والبالغ عددها 180 حالة.

نتيجة التبليغ عن أعمال العنف والمضايقة السياسية ضدّ النساء المنتخبات إلى منصب رسمي على غرار منصب العضو في المجالس المحلية أو العمدة، تتعرّض الضحايا لضروب سوء المعاملة بسبب عاداتهنّ وتقاليدهنّ والعدالة المحلية ويمنعن من ممارسة حقوقهنّ السياسية بشكل كامل. نتجت هذه الوقائع عن مشروع القانون الذي يسعى إلى توفير حماية فعالة إلى جميع النساء المنتخبات لجهة أي تجاوزات أو تمييز أو اعتداء يطل حقوق الإنسان العائدة لهنّ أثناء ممارستها لمهامهنّ.

ولكن، إنّ هذا الاعتراف بالقوة بالعدالة المحلية من خلال العنف والمضايقة السياسية ضدّ النساء المنتخبات (حيث تسجّل غالبية الحالات (99%) في المناطق الريفية وفي صفوف الشعوب الأصلية) من شأنه تعزيز الممارسات الأبوية والمناهضة للنساء والبائدة في المجتمعات الريفية والأصلية في بوليفيا.

في الوقت الذي يتم فيه التعاطي مع تركيبة الوضع الاجتماعي والديمقراطي للحقوق مع الاعتراف الكامل بالشعوب الأصلية باختلافاتها في علاقاتها الاجتماعية ومن بين هذه العلاقات العدالة المحلية التي تحدّد آليات التعامل مع النزاعات من أجل تطوير المجتمعات لحلّ الخلافات التي قد تنشأ بين أعضائها (مستخرج من عرض الندوة حول نظام العدالة المحلية لمعهد النظام القضائي في بوليفيا)، تنوي جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية، بدعم من الطاولة المستديرة حول العدالة المحلية إجراء تحقيق من أجل تحليل المشكلة، تفويض المسؤوليات، تحقيق الانسجام، و/أو

التوصل إلى فهم أفضل لإدارة النزاعات/المفاوضات بين الأنظمة المجتمعية والأنظمة القضائية التابعة للدولة من أجل ضمان وتعزيز المشاركة السياسية للنساء في المناطق الريفية والسكان الأصليين.

لا بد من إيجاد الآليات التي تسمح في إطار الدولة والقانون والعدالة المحلية بإدماج واحترام وتقييم النساء المنتخبات وتعزيز فكرة الدولة كمجتمع سياسي بالاستناد إلى المعايير العالمية التي تضي الانسجام بين التقاليد المختلفة من دون الاصطدام بأية معارضة. يقضي التحدي بإحلال التناغم عند المستوى المحلي-البلدي حيث يكون التأثير الأقوى على العادات والتقاليد وعند المستوى الوطني- الدولة- البلدي، حيث تطغى المعايير القانونية الإيجابية فيعكس التنوع الإثني- الثقافي في نظام التمثيل السياسي والاجتماعي في مناخ من الانسجام والمساواة والعدالة للجميع.

فيما يتعلّق بعاداتكم وتقاليدكم وحقوقكم الثقافية في المجتمع، ما هي أفضل أو أسوأ تعابير العدالة التي أسستها الحكومة الوطنية؟

تشكّل المعايير السياسية والاجتماعية المرعية الإجراء في المجتمع آليات محدّدة سلفاً لتنظيم سلوك ومواقف السكان الذين يختبرون حقائق وطرائق أخرى للعيش وفضّ النزاعات. للمجتمعات وسائلها الخاصة للتفاوض وحلّ الخلافات فتطبق نظامها التشريعي الخاصّ على النساء سواء قام أم لا على العنف، ومرّد ذلك إلى غياب الدولة، أو إلى عدم احترامها (جهل المعايير القانونية المتعلقة بالمعايير القانونية للانتهاكات)، أو إلى التعلّق بالتقاليد.

من بين العادات الرائدة، لطالما ركّزت عملية فضّ النزاعات اليومية على البيئة الخاصة- المنزلية وعلى البيئة السياسية- المجتمعية حيث كل شيء منظمّ وقابل للتعرفّ عليه وغير شرعي وممأسس ومحدّد من الرجال ومسيء إلى النساء. ولكن عند المستوى السياسي- البلدي، إنّ حلّ النزاعات المستندة إلى المشاكل في السلطة (العلاقات والممارسة) على صعيد النوع الاجتماعي والسياسة بين الرجال والنساء في المجلس البلدي ليس محدّداً بشكل كامل. وهذا يبرّر غياب التجربة الاجتماعية السياسية وغياب المعرفة وعدم الاعتراف بقيمة النوع الاجتماعي في البيئة الجديدة نوعاً ما لأعضاء المجتمع المحلي في معرض ممارسة السلطة وللقيادة الخاصة بالمزارعين والشعوب الأصلية، وفي العقوبات المستندة إلى العادات والتقاليد والتي تمسّ بسلامة النساء المنتخبات أو التي تؤكّد بعبارة أخرى على هيمنة وسلطة الرجال على النساء غير المحميات في كلا النظامين.

iKNOW Politics: بالاستناد إلى أبحاثك، من أين ينبع العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة (أحزابهن السياسية، أحزاب المعارضة، الجمهور، الشركاء، أو العائلة)؟ ما هي بعض أسباب هذا العنف، بما في ذلك العوامل البنوية وغيرها من العوامل المؤثّرة؟

ماريا أوكينييا: تفتقر النساء اللواتي عانين من أعمال تضرّ أو تحول دون مشاركتهن السياسية عند المستوى البلدي، المقاطعي أو الوطني إلى آلية تخولهن الدفاع عن أنفسهن لأنّهن في وضع لا يحسدن عليه بالمقارنة مع المواطنين الآخرين، والقانون لا يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

تجدد الإشارة إلى أن المشاركة السياسية للنساء تخضع للحماية المنصوص عليها في الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق الدولية وغيرها من التشريعات الوطنية، إلا أن قانون الجمهورية لم يدمج ولم ينفذ إجراءات ملموسة في سبيل الممارسة الفعلية للحقوق السياسية.

تنتج المضايقة والعنف السياسي عن نساء أعضاء في المجالس المحلية ينتمين إلى الأحزاب نفسها التي تنتمي إليها العضوات اللواتي يتعرّضن للمضايقة وعن الرجال والنساء وعن الأحزاب الأخرى وعن ممثلي الاتحاد وعن مجموعات المواطنين وعن الشعوب الأصلية وعن المنظمات الاجتماعية والمحلية الأخرى وعن المجتمع الأهلي بشكل عام (خلال انعقاد الجمعيات العامة والمجالس). بالطريقة نفسها، تسجل إحدى أبرز أسباب المضايقة والعنف السياسي عند مستوى أداء المرأة العضو في المجالس المحلية لوظائف التدقيق المالي في إطار عملها ضمن المجلس المحلي وكعمدة.

iKNOW Politics: ملاحظات ختامية

ما رأيك بشبكة النساء ضد العنف وبأهمية التشبيك؟

ماريا أوكينيا: لم يؤد أي من التقارير المرفوعة على جمعية النساء الأعضاء في المجالس المحلية إلى عقوبة فعلية، ولا إلى إقرار مشروع القانون. قامت لجنة الحقوق السياسية للنساء التي تضم مؤسسات عامة ومنظمات تعاونية ومنظمات من المجتمع المدني على غرار نائب وزير العدل ونائب الوزير لشؤون النساء وأمين المظالم واتحاد النساء الأعضاء في البرلمان واتحاد النساء الأعضاء في المجالس المحلية في بوليفيا ومنظمة التنمية الديمقراطية ومشاركة المواطنين والمنتمى السياسي الوطني للنساء ومنسقة شؤون النساء ومنظمة المساواة والعدل للنساء وغيرها من الهيئات بتطوير الأنشطة الرامية إلى محاربة العنف والتمييز المرتكب ضد النساء المشاركات في السياسة من أجل منع هذه الممارسات والقضاء عليها بشكل نهائي.

لا تعتمد هذه اللجنة الأنظمة الداخلية أو القواعد بل تتولى المراقبة الاجتماعية لحالات المضايقة والعنف السياسي.

كتبت سيلفيا كاميان، عالمة نفس، جامعة الأعمال والعلوم الاجتماعية، الأرجنتين:

شكراً على إعطائي فرصة المشاركة في النقاش. إن المسألة مثيرة للاهتمام إذ أنني أحضرت أطروحة دكتوراه حول موضوع "النساء الناشطات في السياسة. النوع الاجتماعي والسلطة". رغم أن هذه الأطروحة لا تركز على السياسة على وجه التحديد، أعتقد أنني أستطيع الإجابة على بعض الأسئلة.

iKNOW Politics: ما هي الأدلة التي تم جمعها حول أبعاد وتواتر حالات العنف المرتكب ضد النساء الناشطات في السياسة (نسبة النساء التي تعرّضن للتهديد/الاعتداء)؟ كيف تتوین جمع المزيد من الأدلة؟

سيلفيا: لا أملك الوثائق حول حالات العنف (التهديد، الخ) ولكن يمكنني القول على ضوء المقابلات المعمقة التي أجريتها مع النساء الناشطات في السياسة (باختلاف مستويات الالتزام: من المناضلات السياسيات إلى المسؤولات

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

الرفيعة المستوى في الحكومة)، إن جميعهن تعرّضن للعنف سواء ضمن أحزابهن السياسية أو من قبل الشريك/الزوج أو في إطار عائلتهن.

iKNOW Politics: انطلاقاً من تجربتك ومن الاستقصاءات التي أجريتها، ما هي مصادر العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة؟ (ضمن الأحزاب السياسية، من قبل أحزاب المعارضة، من قبل الجمهور، الزوج/الشريك؟) ما هي أسباب العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة، بما في ذلك جذور هذا العنف، وغيرها من العوامل المساهمة في حدوثه؟

سيلفيا: يتبيّن من الأبحاث التي أجريتها أنّ حالات العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة متعدّدة ومتنوّعة. باختصار، يمكنني القول:

- ينفذ العديد من النساء في الأحزاب السياسية أو المجال العام إلى المناصب بفضل قانون الحصص (30% في الأرجنتين). في غياب هذا الإجراء الإيجابي، كانت النساء يصوّتن عند المستوى الداخلي ولم يكن يؤخذ بأصواتهن؛ لا تزال البنى الحزبية تختزل النساء بصور نمطية تقليدية مفادها أنّ المجال العام والسلطة ليسا من صلاحية النساء. على سبيل المثال، تعقد اجتماعات مجلس الشيوخ في مواعيد لا تناسب النساء ولم يصدر مجلس الشيوخ إلا مؤخراً سياسةً حول إجازة الأمومة.

- في الأسرة: صرّح العديد من النساء اللواتي تمّت مقابلتهنّ إنهن يواجهن نزاعات كبيرة ضمن عائلتهن المقربّة حيث يتم ازدياد اهتمامهن بالنشاط السياسي وينظر إليه كمجرد ثورة شبابية. تعرّضت الكثيرات إلى الضغوط لإجبارهن على الاستقالة من مناصبهن بسبب عدم انسجامها المزعوم مع حياتهن كنساء. (صورة نمطية تقليدية: الأمومة والزواج).

- يلاحظ السلوك نفسه لدى الشريك/الزوج، وما يزيد المسألة تعقيداً هو وجود الأولاد. فنادرة هي الحالات التي يشاطر فيها الرجال التطوّر السياسي لشريكتهن من دون منافستها. تتعرّض الشريكة لانتقادات لاذعة عندما لا تلبّي الوظائف التقليدية المتوقّعة منها في المجتمع المحافظ.

برأي، يجب تحليل الأسباب عبر استشراف بناء الذاتية، أكانت ذكورية أم نسائية. أعتقد أنّ المشكلة تكمن عند هذه النقطة وتضرب جذورها في الصور النمطية الثقافية التي تزرع العراقل على درب النساء.

iKNOW Politics: كيف يمكننا تحديد ما إذا كانت النساء يتعرّضن للعنف بسبب نوعهن الاجتماعي أو انتمائهن السياسي/الإيديولوجي (مثلاً: هل كان رجل أدلى بالتصريح نفسه ليوواجه التهديدات عينها)؟

سيلفيا: بالاستناد إلى الأبحاث التي قمتُ بها، تفيد النساء عن تعرّضهن للتمييز (السلوك العنيف) على أساس النوع الاجتماعي وبغضّ النظر عن انتمائهن السياسي. ويضفن أنّ هذا العنف ناتج عن شريكهن الذي يسخر من منصبهن أو

يظنّ بأنّهنّ سهلات الارتشاء من خلال الإغراء أو أي سلوك آخر مثيلٌ ومكبلٌ. ولا يجب أن ننسى المضايقة أو الاعتداء الجنسي ضدّ النساء الناشطات في السياسة (من أجل إسكاتهنّ أو تقييدهنّ عن رغبتهنّ المشروعة بالعمل السياسي).

iKNOW Politics: كيف يتجلّى العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة في السياقات الثقافية المختلفة؟ وذلك في البلدان خلال وما بعد النزاع؟ أين تم اعتماد إجراءات فعلية (بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج وغيرها من التدابير العلاجية) لمحاربة العنف المرتكب ضدّ النساء في السياسة؟ ما هي الفعاليات التي يجب إشراكها في تطبيق هذه الإجراءات؟

سيلفيا: لسوء الحظّ، لا أمثلك بيانات دقيقة حول هذه المسائل، ولكن تشهد الأرجنتين على تطوير بعض البرامج التي أرفقت بالتشريعات من أجل التنديد بجميع أشكال العنف ضدّ النساء. ولكن لا يزال هنالك الكثير من العقبات والعنف غير المرئي هو أحدها.

كتبت مارغريت ميبورو، شبكة تاباسكو كوميونيتي ناتوروك: مبادرة عملية السلام القائمة على إدماج النوع الاجتماعي، كينيا:

1. ما هي الأدلّة التي تم جمعها حول أبعاد وتواتر حالات العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة (نسبة النساء التي تعرّضن للتهديد/الاعتداء)؟

لم يتم جمع الكثير من الأدلّة ولكنني أعتقد أنّ اتحاد النساء المحاميات في كينيا يمتلك بعض البيانات التي شاركت في جمعها خلال انتخابات العام 2002.

2. كيف يمكن جمع المزيد من الأدلّة؟

في معرض مراقبتنا وجمعنا للبيانات حول موضوع العنف المرتكب ضدّ النساء، يجب الحرص على مدّ المواطنين بالمعلومات حول الأمور التالية:

- مكونات العملية الانتخابية
- المخالفات والاستدعاءات أثناء الانتخابات
- العنف الانتخابي
- حقوق وموجبات الأشخاص المنتخبين
- حقوق الناخبين
- إضفاء النوع الاجتماعي على العملية الانتخابية
- ودور المجتمع المدني في إطار الانتخابات.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

تساهم المراقبة الممارسة خلال العام الانتخابي في توفير هذه البيانات وذلك من أجل مراقبة ردة فعل الجماهير، لاسيما المعارضين منهم، عندما تعرب إحدى النساء عن رغبتها في الترشح لأحد المقاعد. قد يتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تدريب المراقبين على نماذج وأدوار الرقابة؛ الجودة والمهارات ومدونة السلوك بالنسبة إلى المراقبين.
- جمع الأدلة.
- المسائل المشتركة مثل انعدام النفاذ إلى بعض المناطق والضغوط الممارسة من أجل الوقوف إلى جانب طرف ما.
- ظروف وتقنيات محدّدة لتقصّي الحقائق.
- إعداد التقارير حول المسائل المهمّة.
- تعيين المراقبين خلال الانتخابات التي تتقدّم فيها النساء للترشح.

3. ما هي مصادر العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة؟ (ضمن الأحزاب السياسية، من قبل أحزاب المعارضة، من قبل الجمهور؟) ما هي أسباب العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة، بما في ذلك جذور هذا العنف، وغيرها من العوامل المساهمة في حدوثه؟

يضرب الفكر المؤدّي إلى النزاعات المسلّحة جذوره في علاقات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال. فهناك استمرارية للعنف من العنف المنزلي إلى العنف المرتكب في المجالين السياسي والاقتصادي ولا بد من التصدي لهذا الوضع بشكل منهجي.

سخرت الأفكار المحدّدة اجتماعياً حول خصائص الرجال والنساء لتشجيع العنف وضمان استمراريته.

4. كيف يمكننا تحديد ما إذا كانت النساء يتعرّضن للعنف بسبب نوعهن الاجتماعي أو انتمائهن السياسي/الإيديولوجي (مثلاً: هل كان رجل أدلى بالتصريح نفسه ليوأجه التهديدات عينها)؟

إننا نعيش في مجتمع يجد الأعذار لكل خطأ يرتكبه الرجل على أساس أنّ هذا الخطأ ينبع من "ذكوريته".

تخضع المرأة المعترضة لأسئلة لا تطرح على نظيرها الرجل نذكر منها على سبيل المثال:

- هل أذن لك زوجك بالاعتراض؟
- أين هو زوجك لكي يثبت لنا أنّه أذن لك بذلك؟
- من سيتولى مسؤولياتك إذا ذهبت في إجازة أمومة؟

تطلق ألقاب عديدة على المرأة التي تتصرّف بقوة في حين يعتبر الرجل الذي ينتهج السلوك نفسه شخصاً قديراً.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

كما ينعى الرجل الذي أذن لزوجته بالاعتراض بالضعيف الخاضع لسيطرة الزوجة، ما يدفع بالرجل على مقاومة أي محاولة اعتراض من قبل زوجته.

كما تتعرض النساء لتميز حاد من قبل الأحزاب السياسية رغم الوعود التي تقطعها هذه الأخيرة وهذا الأمر واضح من خلال التعيينات الحزبية. إذ يخيل للأحزاب أنها ستواجه الفشل إن قامت بتعيين امرأة، لأن الرجال مفضلون دوماً إلا إذا أثبتت النساء عن جدارتهن من قبل.

5. كيف يتجلى العنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة في السياقات الثقافية المختلفة؟ وذلك في البلدان خلال وما بعد النزاع؟

لا بد من الإشارة إلى أنّ النساء لم يقمن أبداً بشنّ أي حرب، ولكنّ النساء والأطفال هم أكثر من يعانون خلال النزاعات- كما يتجلى ذلك من الصور المنشورة في الصحف المحلية في كينيا. تشكّل النساء على الأقل 70% من النازحين في كوريزوي الذين يتجاوز عددهم الـ16,000 شخص. والأمر نفسه ينسحب على مخيمات اللاجئين.

- النساء هنّ لاجئات ومشرّدات داخلياً.
- يتعيّن عليهن ضمان بقاء العائلة في ظلّ تدمير الموارد.
- عليهن الاضطلاع بكافة الأدوار.
- سحب البنات من المدارس وتزويجهن.
- انقطاع الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحيّة، الخ واضطرار النساء لبذل الجهود من أجل إعالة أنفسهن وعائلاتهن.
- تحويل المزيد من الموارد إلى العسكر ما يعزّز الفقر وينعكس سلباً على النساء.

إلا أنّ النساء لا يتمتّعن بأي صلاحية على مستوى القرارات السياسية التي تؤدّي إلى وقوع النزاعات المسلّحة. بالإضافة إلى ذلك، لا يأخذ صانعو القرار بتجاربهن وتوصياتهن من أجل السلام.

تستتبع ثقافة السلام تحوّلاً في تفكيرنا المتعلّق بطبيعة الإنسان، بما في ذلك معنى أن يكون الإنسان رجلاً أو امرأة. وعليه، يستحيل بناء ثقافة سلام من دون تحليل مرتكز إلى النوع الاجتماعي. فتجربة كل من النساء والرجال تختلف خلال النزاعات. كما أنّهم يستجيبون بشكل مختلف للنزاعات. بالتالي، لا بد من فصل العنف عن أفكار الذكورية والسلبية عن أفكار الأنثوية.

6. أين تم اعتماد إجراءات فعلية (بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج وغيرها من التدابير العلاجية) لمحاربة العنف المرتكب ضدّ النساء في السياسة؟ ما هي الفعاليات التي يجب إشراكها في تطبيق هذه الإجراءات؟

بالنسبة إلى كينيا، تولت النساء الأعضاء في البرلمان إدارة الكثير من التشريعات، بما في ذلك تلك التي تتصّل على اتخاذ التدابير الفعلية والتشريعات التي تضمن تخفيضاً نسبته 15% على الضريبة المفروضة على المناشف الصحية، بالإضافة إلى القانون المتعلّق بالجرائم الجنسية للعام 2006، ولكن لم يتم تطبيق أيّ من هذه التشريعات بشكل فعّال. قبل انتخابات العام 2002، لم يتجاوز عدد النساء في البرلمان الثمانية. بعد توفير تربية مدنية مكثّفة تستند إلى النوع الاجتماعي، تمكّننا من إشراك 18 امرأة في البرلمان. ونأمل أن يزداد هذا العدد هذه المرّة لأنّه لدينا أكثر من 100 مرشحة. وتلك خطوة أساسية باتجاه تحقيق أهدافنا.

منذ عهد الاستعمار، خبرنا العنف كالسبيل الوحيد للانتقام. ولكن لا بد لنا من الاعتراف بأنّ العنف يجرّ العنف. بالتالي، لا بد لنا من بذل الجهود لترويج اللا عنف وتمكين النساء في سبيل المشاركة الفعّالة. من شأن هذا الأمر أن يمدّ النساء بدعم مستمرّ من طرف قاعدة الناخبين لا يقتصر على الأشهر القليلة التي تسبق الانتخابات.

على النساء الترويج لبرنامجهن ككتلة لا كأحزاب. قبل أشهر، مارسنا الضغط للحصول على 50 مقعد للنساء في البرلمان. إلا أنّ الحكومة والمعارضة ردّتا هذا الطلب باعتباره مغاليّ به.

كما يتعيّن على النساء استهداف الرجال والتفاوض معهم لإفهامهم المنافع المتأنيّة من إشراك النساء في القطاعات المختلفة. تشكّل مسألة المناشف الصحية مثلاً جيّداً إذ ما كان أي رجل ليفكّر في طرحها في البرلمان. فهذه مسألة تخصّ النساء ولا علاقة للرجال بها. إلا أنّها تؤثر على حياة الرجال بشكل غير مباشر لأنّ النساء لا يملكن الموارد والرجال هم من يمدّون النساء بالمال ليؤمن بالمشترقات.

من شأن توعية النساء عند مستوى القاعدة على قرار مجلس الأمن رقم 1325 المساهمة في إحلال ثقافة اللا عنف.

كتبت ليليام لاندو، برنامج الشعوب الأصلية في البيرو، الإكوادور وبوليفيا، أو كسفام أميركا:

في منطقة الأنديز (الإكوادور، البيرو وبوليفيا) حيث أنشط، يظهر تهيمش الشعوب الأصلية والتميز ضدّها بشكل واضح. ولكن، تواجه النساء من الشعوب الأصلية تمييزاً ثلاثياً: لأنهن فقيرات ومن الشعوب الأصلية ونساء. تقيد هذه العوامل، إلى جانب الوسائل الثقافية المختلفة للتتظيم، مشاركة النساء السياسية. وفيما يتعلّق بالمجتمعات الزراعية الريفية، لا يجب أن نغفل عنصر الذكورية. وكلّها سياقات لا تناسب النساء من الشعوب الأصلية وتضعهن أمام تحديات جمّة.

لهذا السبب، حضرت النساء الدورات في السنوات الأخيرة بتواجد ومشاركة متزايدة عند مختلف المستويات السياسية. فهناك العديد من النساء في الحكومات البلدية ومجالس الكانتون وجماعات الضغط والمجتمعات المحلية أو الشبكات العائلية، أي من المستوى المحلي فصعوداً. الأزمة حالة وهي تزداد ظهوراً عند كل مستوى حيث تغيب النساء عن مواقع صنع القرار. الارتقاء ليس سهلاً وهو لا يخلو من الصعوبات.

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

على سبيل المثال، تواجه ممثلات منظمات الشعوب الأصلية اللواتي يعملن في مديرية النساء أو اللواتي يتولين تنسيق مشروع للنساء ضمن المنظمات استياء مجتمعهن وعائلتهن وشركائهن تجاه انفصالهن عن دائرة المجتمع والعائلة. فيتعرّض العديد منهن لسوء المعاملة الجسدية ما يهدّد استمراريتهن في مواقعهن، ناهيك عن الرقابة الاجتماعية ضمن مجتمعاتهن الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرّض المزارعات الريفيات الأعضاء في المجالس المحلية ولكن بنفوذ محدودة للعنف النفسي الصادر عن العمدة وأعضاء المجالس الرجال الذين لا يدعمون عملهن. رغم ذلك، تصرّ النساء على الاستمرار بنشاطهن فيواجهن العنف في منازلهن بسبب مواقعهن ويضطررن للتغيب عن المنزل بصورة متكرّرة ولترك أولادهن، الأمر الذي لا يروق للعائلة ولا لشركائهن.

نتيجة هذا الواقع، تضطر النساء للتعايش مع نوعين من العنف، أي سوء المعاملة الجسدية في المنزل وسوء المعاملة النفسية في المجتمع.

كتبت سيما جالان، مديرة رفيدة المستوى، شؤون السياسة والحكومة، مؤسسة ويمنز أدج:

أتوجّه بالشكر من شبكة iKNOW Politics على اقتراح هذا الموضوع الهام للنقاش. تسعى منظمة ويمنز أدج التي أعمل فيها إلى تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء ولكنها أخذت تركّز على مسألة العنف المستند إلى النوع الاجتماعي بسبب علاقته المباشرة بالفقر لدى النساء وبنموهن الاقتصادي والسياسي.

من المسلّم به أنّ العنف المرتكز إلى النوع الاجتماعي يشكّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، إلا أنّ صانعي السياسات والأطراف الآخرين الذين نعمل معهم في الولايات المتحدة لا يدركون بالضرورة مدى استشراء المشكلة التي تشكّل عقبة أساسية على درب المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء وبناء المجتمع المدني والاستقرار الاقتصادي والسياسي الإجمالي للبلدان. على سبيل المثال، يتبين من دراسة أجراها البنك الدولي أنّ النساء اللواتي يعانين من العنف الجسدي في كولومبيا يتقاضين دخلاً أقل بـ14% من النساء اللواتي لا يتعرّض للعنف، ما كلف الدولية حوالي 0.85% من إجمالي الناتج المحلي الكولومبي خلال العام 2003.

يشكّل S.2279، أي قانون مناهضة العنف الدولي ضدّ النساء، إحدى الوسائل التي نستعين بها لمعالجة مسألة العنف المرتكز إلى النوع الاجتماعي. بالتعاون مع صندوق الوقاية من العنف الأسري ومنظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأميركية، ترأسنا تحالفاً ضمّ 150 مجموعة تقريباً من المجموعات النسائية والدينية والتنموية والإنسانية والصحية والمجموعات المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبالتربية والإصلاح القانوني ومن الأمم المتحدة وغيرها من المجموعات من أجل إعداد قانون أميركي حيث تعهدت عضواً مجلس الشيوخ الأميركي بيدان ولوغانر ببذل الجهود من أجل منع والردّ على العنف الممارس ضدّ النساء على مستوى برامج المساعدة الأجنبية الأميركية.

يقضي الهدف بإدماج جهود المساعدة الدولية التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية للمساهمة مع الشركاء عند كافة الطبقات ومع المجموعات الدولية من أجل زيادة وتصميم البرامج الآيلة إلى معالجة العنف المرتكز إلى النوع الاجتماعي بصورة شمولية تحيط بالقطاعات المختلفة لأنّ البرامج المنفردة لا تكفي وحدها (للمزيد من القراءات حول هذا الجهد، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.womensedge.org). وأنا أتطلع شوقاً لتعلم المزيد حول الجهود المكتملة الأخرى المبذولة من أسرة iKNOW Politics وحول إمكانية/كيفية ربط نشاطنا.

كتب كريس سبانس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية:

توفّر أفلام الفيديو التالية الواردة على موقع YouTube (Everywoman) (جميع النساء) - العنف خلال الانتخابات المنظمة في كينيا - 14 كانون الأول 2007) مادة دسمة للتفكير حول الموضوع:

القسم الأول: <http://www.youtube.com/watch?v=v2oVUcafvs>. خلال الحملة الانتخابية في كينيا، تمّت الإفادة عن 255 حالة اعتداء على النساء. يسلّط Everywoman الأضواء على فلورا تيرا التي تعرّضت للاعتداء خلال شهر أيلول. تتحدّث شيولي في الاستديو إلى مارغرت هاتشنسون من مركز التعليم للنساء في الديمقراطية وإلى لينيت ميريتي من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

القسم الثاني: <http://www.youtube.com/watch?v=eiSyVn5CebI>. في الجزء الثاني من برنامجنا المتعلّق بالاعتداءات الموجهة ضدّ المرشحات خلال الانتخابات في كينيا، تتابع شيولي مناقشتها مع مارغرت هاتشنسون من مركز التعليم للنساء في الديمقراطية ومع لينيت ميريتي من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. كما لدينا معلومات محدّثة حول بعض القصص التي غطّاها Everywoman خلال العام 2007.

كتبت هالي حوران، بهار ساليموفا وروسانا أنديا، شبكة المعارف الدولية للنساء الناشطات في السياسة iKNOW Politics:

تعكس الدراسة التي نفّذها فريق iKNOW Politics حول موضوع العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة التغطية الصحفية اللافتة لحوادث العنف الممارس ضدّ المرشحات والسياسيات، التي يقابلها شحّ في المعلومات المتعلّقة برودود الفعل الوطنية ذات الصلة (في هذا السياق، سررنا لاستلام المساهمات المتعلّقة بمشروع القانون حول المضايقة والعنف السياسي المرتكز إلى النوع الاجتماعي المقترحين في بوليفيا والإكوادور)، وشحّ في المعلومات المتعلّقة بالأعمال أو الأبحاث المنفّذة من المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية وغيرها من الفعاليات الرئيسية الأخرى في المجال المعني.

يشمل عمل المنظمات الأهلية الدولية في هذا الميدان نشاط المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وهو منظمة شريكة لشبكة iKNOW Politics رعى مؤتمراً إقليمياً بعنوان "الأوجه الخفية للعنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة: كسر جدار الصمت" في 18-20 أيلول/سبتمبر 2007 في كتمانودو، النيبال. على إثر المؤتمر، اعتمدت

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

القائدات البارزات في آسيا الجنوبية المشاركات في المؤتمر "إعلان مناهضة العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة (راجع: www.idea.int/asia_pacific/opposing_violence.cfm).

ينصّ الإعلان على أنّ "النساء الناشطات في السياسة يتعرّضن لضروب العنف والتهويل ولممارسات تؤثّر سلباً على مشاركتهن في عمليات صنع القرار. تشمل أشكال العنف المذكورة على سبيل الذكر لا الحصر جرائم (الشرف)، العنف الفعلي والتهديد بالعنف، التعذيب النفسي الاجتماعي، الإذلال، المعاملة المهينة، التهويل، تطيخ السمعة والمضايقة، بالإضافة إلى استهداف النساء وأقربهن ومؤيديهن. تقوّض الانتهاكات الدينية والثقافة والتقاليد والممارسات الأبوية مصالح النساء ولا تعيق مشاركتهن السياسية في عمليات صنع القرار فحسب بل تنفي التنمية الشاملة في آسيا الجنوبية." يطالب الإعلان بـ"حوص دنيا نسبتها 33% للنساء عند كافة مستويات المناصب السياسية والسياسة وصنع القرار في بلدان آسيا الجنوبية" بالإضافة إلى عقد انتخابات مباشرة للنساء فيما يتعلّق بجميع المناصب، بما في ذلك حجز المقاعد، مع الإشارة إلى أنّ الانتخابات/التعيينات غير المباشرة تضع النساء تحت رحمة القادة الحزبيين.

نظّمت ورشة عمل مماثلة في الدول العربية تناولت وقع العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة وذلك برعاية معهد المجتمع المفتوح وبرنامج كرامة لمناهضة العنف ضدّ النساء V-Day Karama (راجع http://www.soros.org/initiatives/women/news/karama_20060213?skin=printable). ركّزت نتائج الورشة من بين أمور أخرى على البعد الاقتصادي وشدّدت على الرابط القائم بين العنف الممارس ضدّ النساء والاقتصاد.

تحت مظلة القضاء على العنف ضدّ النساء، حيث تنفّذ أنشطة أكبر حجماً، لا بد من إعداد وتطبيق أجوبة خاصة إضافية لمكافحة العنف ضدّ النساء السياسيات والمرشحات (تدريب مراقبي الانتخابات على الحوادث المتعلّقة بالمستندات، صياغة المستندات، تمرير وإنفاذ التشريعات ذات الصلة، تطوير قواعد بيانات شاملة- على ضوء التقارير المجمعّة عند المستوى المحلي والوطني والإقليمي- توثيق حوادث العنف والتهويل، وذلك بناءً على اقتراح أحد المساهمين في النقاش، وغيرها من الإجراءات ذات الصلة).

عدّ فريق iKNOW Politics لائحة الموارد التالية لتغذي حلقة النقاش الإلكتروني حول موضوع القضاء على العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة.

خاصّ: العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة

إعلان مناهضة العنف ضدّ النساء الناشطات في السياسة في آسيا الجنوبية. المؤتمر الإقليمي في آسيا الجنوبية حول الأوجه الخفية للعنف المرتكب ضدّ النساء الناشطات في السياسة: كسر جدار الصمت، 18-20 أيلول/سبتمبر 2007 http://www.idea.int/asia_pacific/opposing_violence.cfm.

عامّ:

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

العنف ضدّ النساء: الإعلان حول القضاء على كافة أشكال العنف ضدّ المرأة (1993)

الحملة التي خاضها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على شبكة الإنترنت.

<http://www.saynotoviolence.org/>

دراسة أمين عام الأمم المتحدة المعمّقة حول كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء [متوفّرة باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية]

<http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/SGstudyvaw.htm>

كيف تستطيع البرلمانات وكيف يجدر بها الترويج للوسائل الفعلية الكفيلة بمحاربة العنف ضدّ النساء في جميع الميادين. اعتمد القرار من قبل الجمعية الرابعة عشرة للاتحاد البرلماني الدولي (نيروبي، 12 أيار/مايو 2006)

<http://www.ipu.org/conf-e/114/114-3.htm>

موارد إضافية:

أوراق العمل

دراسات حالة حول العنف الممارس ضدّ النساء الناشطات في السياسة. مجموعة وومن ووتش غروب، الهند.

<http://womenwatchgroup.com/>

صرخة النساء الناشطات في السياسة

<http://sapint.org/fileDownload.php?file=200710151553547.pdf&filepath=http://sapint.org:80/uploa>

[ds/publications/200710151553547.pdf](http://sapint.org/publications/200710151553547.pdf) [أمثلة من بلدان آسيا الجنوبية]

كسر جدار الصمت: العدد الأول من النشرة [2007-10-16]

<http://www.sapi.org.np/resources/more.php?ID=37&type=Reports>

التوجّهات الجديدة في مشاركة النساء السياسية في أفريقيا

<http://democracy.stanford.edu/Seminar/AiliTripp.pdf>

أين هن النساء في السياسة في الشرق الأوسط؟

http://www.metimes.com/Opinion/2007/11/21/opedwhere_are_women_in_mideast_politics/7230/

دراسات حالة ومقتطفات من وسائل الإعلام:

1. أفغانستان: نسف السلام والأمن: إقالة مللاي جويما من البرلمان.

http://www.equalitynow.org/english/actions/action_2105_en.html

2. وقف العنف ضدّ النساء في باكستان <http://hrw.org/campaigns/pakistan/defenders.htm> [بعض

الحالات عن نساء تعرّضن لسوء المعاملة والمضايقة]

pdfMachine

Is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Produce quality PDF files in seconds and preserve the integrity of your original documents. Compatible across nearly all Windows platforms, if you can print from a windows application you can use pdfMachine.

Get yours now!

3. الهند: امرأة تواجه تهديدات بالقتل والمضايقة بسبب انتمائها السياسي، والشرطة لا تحرك ساكناً
<http://www.ahrchk.net/ua/mainfile.php/2006/2074/>
4. الفلبينيين: قائدة أخرى تُقتل في بتآن
http://www.defendingwomendefendingrights.org/philippines_killed_in_bataan.php
5. السلطات البحرينية تفرض حصاراً إعلامياً على الناشطة عادة جمشير
http://www.defendingwomen-defendingrights.org/bahraini_mediablockade.php
6. السلطات الباكستانية تكّم فاه مختار ماي الناشطة الباكستانية في مجال حقوق النساء
http://www.defendingwomen-defendingrights.org/pakistan_womenrights.php
7. أفغانستان: "شهر في أفغانستان: خطوة إلى الوراء للنساء في أفغانستان"
<http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd%5B157%5D=x-157-554302>
8. الهند: قائدات البلدة في المواجهة
http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/5160846.stm
9. كينيا: النساء يحاربن العنف والمنافسين على المقاعد
<http://allafrica.com/stories/200710152041.html>
10. إيجاد صوت في المغرب -
<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2647173.stm>

نتوجّه بالشكر من جميع الذين ساهموا في هذه الحلقة! إذا رغبتُم في مشاركة الشبكة بمزيد من المعلومات حول الموضوع، الرجاء إرسالها إلى: connect@iknowpolitics.or
موقع iKNOW Politics الإلكتروني: <http://portal.undp.org/server/nis/4644624878589455>
صفحة النقاش الإلكتروني: <http://intra.undp.org/bdp/workspaces/governance-network/index.htm>